



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداوالات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2004م - العدد: 05

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 05 ربيع الثاني 1425 هـ
الموافق 25 ماي 2004م (صباحا)

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السادسة: ص 03

■ مواصلة المناقشة العامة حول برنامج الحكومة.

2- ملحق: ص 31

■ تدخلات كتابية.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الثلاثاء 05 ربيع الثاني 1425هـ
الموافق 25 ماي 2004م (صباحا)

سيدي رئيس الحكومة، لقد برز مصطلح المصالحة الوطنية وترقيته في أدبيات مشروع الحكومة وهو المنتظر من طرف أهاليينا داخل القطر وخارجه من أبناء الجالية، وهذا تجسيدا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الذي بدأه في مطلع عهده الماضية بسنّه لقانون الوثام المدني، ومما يلفت الانتباه في مشروع الحكومة أن الدولة ستتهم بتكوين الأئمة المؤهلين من أجل تعزيز عملية تأطير المسجد، وهذا أمر مهم، ولكن في نفس الوقت يجب على الدولة أن تضع هؤلاء الأئمة في منأى عن الحاجة وحمائتهم من الوقوع في الانحرافات قصد تعزيز ثقة المواطن بهم عند الاستماع إليهم على غرار ما تضمنه المشروع عند حديثه عن زملائهم في سلك القضاء وما يقال عن الإمام يقال عن معلم القرآن. سيدي الرئيس، أما فيما يتعلق باستكمال الإصلاحات بدءا بإصلاح قطاع العدالة وإصلاح مهام الدولة وإصلاح المنظومة التربوية وغيرها من الإصلاحات، أحسب أنها قد أسندت إلى رجال من أهل الاختصاص غير أن هناك شبهة قد تعلق بهذه الإصلاحات وترد على السنة المتتبعين لها أنها منقوضة الشرعية وحتى تتم الشرعية الكاملة لهذه الإصلاحات أن تمر كقوانين أمام البرلمان بغرفتيه ولا يكتفى فيها بالأمريات.

سيدي الرئيس، ورد في مشروع الحكومة "الإصلاح في المجال الاقتصادي" وكعنوان جانبي "مكافحة الاقتصاد غير الرسمي وقد يبدو لمن يتتبع برنامج الإصلاحات، إتباعا سطحيا أن هذا الأمر سيؤدي إلى قطع الرزق على كثير من فئات الشعب، فحتى تنجح الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة لابد من التفكير في إعادة النظر في المنظومة القانونية وخاصة تلك المتعلقة بالجانب

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام حول العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة بخصوص برنامج الحكومة، ولكن في البداية بودي وباسمكم جميعا أن أجدد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة. نشرع الآن في النقاش وأحيل الكلمة إلى أول المسجلين للتدخل في هذه الجلسة وهو السيد أحمد بن موسى.

السيد أحمد بن موسى: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي بهذه المناسبة أن أتقدم بالتهاني الحارة للسيد رئيس الجمهورية بمناسبة فوزه في الرئاسيات وكذلك للسيد رئيس الحكومة بعد تجديد الثقة فيه من طرف السيد رئيس الجمهورية.

ملاحظة شكلية أباها لي ولي تلميذ أن الكتب المدرسية المخصصة للسنة أولى ابتدائي تنوء بالعصبة أولى القوة لتقلها.

المطالبة برفع تسعيرة وجبة الغداء المدعمة من طرف الدولة لأن التسعيرة الحالية لا تفي بالغرض، وكذلك المطالبة على إبقاء المنحة المدرسية إنما المطلوب إعادة النظر في التوزيع إلى أصحابها عن طريق البريد مثلا حتى تتفادى المؤسسات التربوية تردد المستحقين لها مما يسبب عرقلة سير هذه الأخيرة وخاصة في بداية الدخول المدرسي.

سيدي الرئيس، أما في مجال إصلاح التكوين المهني رغم ما تبذله الدولة من أموال طائلة وبناء هياكل معتبرة فلا بد من مراعاة التخصصات التي تفتح في هذه المؤسسات أي تلبية حاجات الولايات فمثلا بالنسبة للولايات البترولية نجد الشباب المكون هناك يطالب بالتخصصات التي تحتاجها هذه الشركات حتى يتسنى له بعد التخرج من إيجاد منصب عمل بإحدى هذه الشركات.

وأخيرا سيدي الرئيس، أسأل الله تعالى أن يوفقكم لخدمة البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بن موسى والكلمة الآن للسيد محمد الطيب سناني.

السيد محمد الطيب سناني: شكرا. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، أيها السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بادئ ذي بدء أهني الشعب الجزائري بفوز الديمقراطية وذلك بانتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية كما أهني السيد رئيس الحكومة على تجديد الثقة فيه وطاقمه الوزاري.

الجبايي مما يساعد على التقليل من المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي المشار إليه آنفا وكذلك التقليل من التهرب الضريبي الذي أصبح متفشيا.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالسكن، الملاحظ أن الدولة قد صرفت الكثير من الأموال لتلبية حاجيات المواطن من حيث السكن وستواصل الدولة على هذه الوتيرة التي أشار إليها المشروع. أنا لا أدخل في الجوانب التقنية وإنما أردت فقط أن أشير إلى السكن الاجتماعي فإذا أبقته الدولة على هذا النمط فالملاحظ في توزيع هذا النمط من السكن كثرة الطعون في القوائم النهائية المعلقة في كل البلديات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب؛ إن اقتراحي يتمثل في إمكانية مساهمة الدولة في توسيع دائرة الرقابة على ماهي عليه الآن.

سيدي الرئيس، أما ما يتعلق بصحة السكان فإني أركز على نقطة واحدة فقط لأن الخطط التي أشار إليها المشروع طموحة خاصة وأن معالي وزير الصحة على علم بها عند زيارته إلى البعض من ولايات الجنوب خاصة ولاية الوادي إذ نجد افتقار الهياكل الصحية لأهل الاختصاص رغم وجودهم على مستوى المدن الكبرى ورفضهم الالتحاق بهذه الولايات المفتقرة لأمثالهم وكانت وعود السيد معالي وزير الصحة بأن يسعى لملا هذا الفراغ المهول، فنسأل الله له التوفيق وللحكومة معه.

سيدي الرئيس، أما فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، لقد أشار المشروع أن العهدة التي نحن بصدها والتي تسعى الحكومة في العمل بحزم وعزم على إنجاح هذا الإصلاح ولإصلاح هذه المنظومة يجب أن يستمد أسسه من قيم بيان أول نوفمبر 1954 ومن مقومات هويتنا الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية.

ومن وسائل تحقيق هذا النجاح توفير الكتاب المدرسي وتفعيل طرق دعمه غير أنه لدي

الذي تعانيه البلديات سنويا؟ وثانيا ما هي الحلول التي تعتمدها الحكومة القيام بها لإصلاح تسيير هذا المرفق؟ سيدي الرئيس، إن التزايد المستمر للجريمة وتناميها جعل المواطن يعيش قلقا كبيرا وعليه يجب أن تظهر سلطة الدولة وبقوة لمحاربة الآفات الاجتماعية للحفاظ على أمن وسلامة المواطن وأملاكه، أما بخصوص القطاع الثقافي، في العشرية الماضية، رأينا كيف استهدفت الثقافة بغرض إضعافها في إطار حملة مغرضة أرادت النيل من عبقرية الإنسان الجزائري بحيث ضرب كل ما يرمز إلى الحياة والجمال مما خلق ثقافة أخرى مكان ثقافة الحب والتسامح.

سيدي الرئيس، للثقافة دور أساسي في ترقية المصالحة الوطنية في حد ذاتها ولهذا وجب إعطاؤها الدعم اللازم لتغيير الذهنيات التي لازمت الفرد خلال السنوات الأخيرة.

وفيما يخص قطاع السكن يجب أن ألفت الانتباه هنا إلى هذا القطاع الحساس وما تبذله الحكومة، وملاحظتي تخص مسألة البناء الريفي في إطار الدعم الفلاحي بحيث نجد في هذه التعليلة أن هناك شروطا تعجيزية للإستفادة من البناء الريفي وأهم عنصر تعجيزي فيها هو ملكية قطعة أرض صالحة للبناء.

ودون أن أطيل عليكم سيدي الرئيس أرجع إلى قطاع العدالة ويتمحور سؤالي حول مصير المجالس القضائية التي لم تفتح منذ سنوات وعلى سبيل المثال مجلس قضاء ولاية سوق أهراس.

سيدي رئيس الحكومة، لقد حملت برسالة كلها أمل إلى سيادتكم من طرف سكان طبيين وهم سكان بلدية سدراتة وبخصوص التقسيم الإداري الجديد أين يطمحون إلى ترقية بلديتهم مقر الدائرة إلى مصاف ولاية وهذا في حد ذاته خدمة للمجتمع وتقريب الإدارة من المواطن وحل مشاكل المواطن.

أيها السادة، سيدي الرئيس، في آخر كلمتي أتمنى التوفيق للسيد رئيس الحكومة ولطاقمه

سيدي الرئيس، إن مناقشة مشروع برنامج الحكومة يسمح باستخلاص جملة من الملاحظات حول أسبابه وأهدافه. مما لاشك فيه أن ترقية المصالحة الوطنية في حد ذاته من أهم العوامل لإنجاح البرنامج لأنه لا تقدم ولا تنمية دون استقرار، والمصالحة الوطنية هي خيار الشعب والشعب قال كلمته في هذا الموضوع يوم 8 أبريل 2004.

إن برنامج الحكومة المعروف أمام المجلس لمناقشة وتقديم الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودفع عجلة التنمية، أقول سيدي الرئيس، إن تفحص المشروع يستدعي الوقوف عند بعض المحطات لإبداء الرأي فيها حيث ورد في الفصل الثاني تحت عنوان إصلاح مهام الدولة وتنظيمها والذي يهدف بدوره إلى تحسين الخدمة العمومية (الصفحة 14). إن الخدمة العمومية هي إحدى الخدمات الدائمة التي تضطلع بها الدولة للاستجابة لتطلعات المواطنين من حيث تحديث الإدارة ومنهج عملها ومن حيث تحقيق الإجراءات الإدارية ومعالجة ملفات المواطنين، من حيث مراجعة مناهج وأساليب تسيير المرفق العام وإعطاء الشفافية اللازمة على مستوى أعمال الإدارة العمومية.

سيدي رئيس الحكومة، يتطور المجتمع الجزائري ويتطلع إلى خدمات أكبر وذات نوعية وتقديم الخدمة العمومية يقابله الاقتصاد القوي وكذا التحكم فيه وهنا يجب أن نشير إلى دور البلدية والولاية حيث أن أغلب البلديات تعرف عجزا كبيرا في ميزانيتها مما جعلها تتخلى عن مهامها اليومية المنوطة بعاققتها وهي تعتمد اعتمادا كليا على الإعانة الاستثنائية للتوازن وهذا مكن الخطأ، حيث أولا تركت مهامها ودورها تجاه المواطن، وتخلت عن القيام بدورها القانوني مما نتج عنه تراكم المشاكل؛ وسؤالي المطروح هو ماهي سياسة حكومتكم الموقرة؟ وماهي الآليات التي اتخذتها أولا للحد التدريجي للعجز المسجل

ملف المتابعات القضائية في حق بعض الأصناف وكذلك ملف المفصولين عن العمل.

وحول هذه النقطة، سيدي الرئيس، بودي أن أوضح، لا يعقل أن الشخص الذي صعد إلى الجبل ورفع السلاح ثم عاد ورجع واستفاد من قانون الرحمة أو دخل تحت غطاء الوثام المدني أنه يرجع معززا مكروما وبالنسبة لأولئك الذين لم يتورطوا في أعمال تخريبية أو إجرامية يلتحقون بمناصب عملهم وبالمقابل إنسان آخر وبمجرد وصول رسالة مجهولة يوقف عن العمل لا يمكنه العودة إلى عمله فأتمنى لمثل هذه الأشخاص التي توقف بدون أسباب وبرسائل مجهولة أنهم يؤخذون بعين الاعتبار هم كذلك أي تركهم يلتحقون ويعودون إلى مناصب عملهم، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية هي إصلاح مهام الدولة وتنظيمها، من ضمن ما جاء في المشروع هو استكمال مراجعة قانون الولاية والبلدية. سيدي الرئيس، أيها السادة الحضور، إن من جملة ما يعانیه المنتخبون المحليون هو قلة الموارد وضغط الشارع كقطع الطرق وثقافة التخريب التي أصبحت تسود في بلادنا وتقلص صلاحيات المنتخبين وهيمنة الإدارة حتى على البرامج البلدية للتنمية (Les PCD) التي كانت من صلاحية البلديات أصبحت تهيمن عليها الآن الإدارة إلى جانب قانون البلدية والولاية الحالي الذي تجاوزه الزمن مما يتطلب الإسراع في مراجعته ووضعه للمناقشة على مستوى البرلمان.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أحمل إليكم سيدي الرئيس انشغال سكان بلدية بن عزوز بولاية سكيكدة، هذه البلدية أصبحت تعاني انخفاضا فظيحا في الميزانية بعدما كان يبلغ عدد سكانها 30 ألف ساكن وعندما كانت تقدر ميزانيتها ستة ملايين سنتيم أصبحت تحدد بواحد مليار سنتيم نتساءل لماذا هذا؟ يرجع السبب لتوقيف البلدية لاستغلال موردها الوحيد وهو استخراج الرمل وتسليمه للخواص بقرار

وأتمنى العزة والكرامة للجزائر وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب سناني والكلمة الآن للسيد حفيظ شاوي.

السيد حفيظ شاوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ولا حول ولا قوة إلا بالله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة والسادة الوزراء زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سأقتصر في مداخلتني هذه على ثلاثة محاور جاءت في مشروع برنامج الحكومة وهي: أولا، فيما يخص موضوع المصالحة الوطنية، إن تبني الحكومة لهذا المطلب في مشروعها وجعله من الأولويات يعتبر مسعى حقيقيا وجادا لحل الأزمة في بلادنا بعد فشل الدولة في معالجته باعتمادها الأسلوب الكل أمني.

إن مطلب المصالحة الوطنية قد نادت به حركة الإصلاح الوطني منذ السنوات الأولى لبداية الأزمة ورفعت شعاره وضمنته في برنامجها السياسي وجعلته من أدبياتها الأساسية حتى صنفت في ذلك الوقت في خانة المرافعين عن الإرهاب والمتواطئين معه، أما اليوم والحمد لله قد أصبح هذا مطلبنا شعبيا أكدته كثير من الشواهد والمناسبات غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن مفهوم المصالحة الوطنية لم يحظ بنقاش وطني معمق تتوحد وتتحدد بموجبه الرؤى لدى السلطة والشعب والطبقة السياسية، ليكون في منأى عن كل المزايدات والتأويلات كما أتمنى أن لا يقتصر برنامج الحكومة في تبنيها لهذا المشروع على النقاط الواردة فيه فقط بل يتعداها إلى معالجة كل ملفات ضحايا الأزمة كملف المسجونين لأسباب مرتبطة بالأزمة، ملف الفارين إلى خارج الوطني، رفع حالة الطوارئ،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن يلتقي مجلسنا الموقر في مثل هذا الظرف الذي تعرف فيه الجزائر وضعاً أكثر استقراراً من ذي قبل خصوصاً على مستوى مؤسساتها الدستورية وعلي رأسها رئاسة الجمهورية التي وصل إليها السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية باستحقاق بعد أن زكاه الشعب بنسبة 85% مما يؤكد عودة الثقة التي كانت مفقودة طيلة عقود مضت فإذا كان الشعب قد زكى رئيس الجمهورية لعهداً ثانياً فلتأكد من كفاءة الرجل وقدرته على رفع التحديات وكسب الرهانات والتي أكدها برنامجه الانتخابي الذي وصل بأمان إلينا من خلال برنامج الحكومة الذي نجده الآن بين أيدينا للإثراء والتزكية. إنه من خلال قراءتنا لبرنامج الحكومة الذي مس جميع المجالات والميادين والذي يؤكد حقيقة إرادة سياسية ورغبة ملحة في التغيير نحو الأحسن، يمكننا أن أبدي الملاحظات التالية:

- ضرورة تدعيم صندوق الجنوب وتسهيل آليات تنفيذه.

- ضرورة إعادة النظر في سياسة فك العزلة عن الجنوب التي رفعناها سابقاً والتي لم ترق إلى حاجات المواطن الصحراوي وطموحاته والتخفيف من معاناته، أخص بالذكر على سبيل المثال تسعيرة الطاقة الكهربائية، وأقترح في هذا المجال بعد ظهور الغاز الطبيعي واستغلاله تخفيض التسعيرة الكهربائية وربطها بتسعيرة الغاز.

- ضرورة الاهتمام الكبير بالفقارة كوسيلة ري تقليدية أثبتت جدارتها عبر العصور.

- ضرورة إدخال التمور في المنافسة الدولية على غرار المنتوجات الغذائية الأخرى ومحاولة إيجاد بورصة لها كونها فاكهة منجم لا منبت لها إلا الصحراء.

- بما أن جامعة أدرار قد اكتسبت صفة الجامعة الإفريقية، مانرجوه سيدي رئيس الحكومة هو تفعيل دورها وتدعيمها بما يؤهلها لأن تلعب

فوقى دون رضى السلطات الولائية والمحلية؛ فنأمل سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، أن يعاد هذا المورد للبلدية التي أصبحت لاتغطي حتى كتلة أجور عمالها.

ثالثاً، رفع التحدي في مجال الموارد المائية، لقد جاء في هذا المجال تبني الحكومة استراتيجية بناء السدود وهذا مانباركه للحفاظ على المياه الجوفية التي يعتبرها الخبراء ملكاً للأجيال القادمة يجب الحفاظ عليه، غير أن ما أريد أن أؤكد عليه هي الدراسات الملحقة والتجهيزات الخاصة بالسدود إذ تبقى سنوات وهي حبيسة الأدرج وتبقى هذه المنشآت الضخمة التي كلفت الدولة أموالاً باهظة، محدودة الاستغلال إن لم نقل دون استغلال مما يعرض هذه المنشآت إلى التلف. وأذكر هنا على سبيل المثال سدّ زيت العنبة ببلدية بكوش لخضر بولاية سكيكدة الذي انتهت به الأشغال وهو مملوء عن آخره منذ سنوات والذي تعاقب على زيارته أكثر من ثلاثة وزراء للقطاع إلا أن المحيط المسقي (Périmètre irrigué) لم ير النور إلى يومنا هذا إن لم نقل إن الدراسة لم تنته بعد والأمثلة على ذلك كثيرة على المستوى الوطني، فلا يكون الإنجاز من أجل تقديم الحكومة في النهاية حصيلة إيجابية لنشاطها بقدر ما يكون الإنجاز من أجل أن يعود بالفائدة على البلاد والعباد.

شكراً سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد حفيظ شاوي والكلمة الآن للسيد مبروك بلمهدي بن سي حمو.

السيد مبروك بلمهدي بن سي حمو: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الخلق أجمعين، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، معالي الوزراء، السيدات والسادة الأعضاء، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دورها الإفريقي الحيوي.

- وبما أن أدرار كغيرها من مدن العمق الجزائري تعاني من مشكل النقل نقترح عليكم السعي الحثيث عبر صندوق الجنوب مستغلين في ذات عافية الجزائر المالية تعميم خط السكك الحديدية الذي ستخفف لا محالة من معاناتنا إذا ما أردنا التنقل إلى الشمال.

وفي الأخير نسأل الله جميعا أن يوفقنا لما فيه الخير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مبروك بلمهدي بن سي حمو والكلمة الآن للسيد محمد فلاح.

السيد محمد فلاح: شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد كانت الانتخابات الرئاسية في الجزائر في شفافيتها ومصداقيتها مثلا يقتدى به في الكثير من دول العالم حتى العريق منها في الممارسة الديمقراطية، فإذا كانت دول العالم الثالث في القرن الماضي قد استفادت من ثورتنا في استلهام استقلالها فإنه بإمكانها الآن أن تستفيد من النموذج الديمقراطي في التجربة الجزائرية التي تناست فيها أحزاب قوية عديدة ألوانها وأشكالها في سبيل المصلحة العليا للبلاد، فإذا كان ولا بد أن نقول كلمة ستكون من باب "ذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين" وفي هذا المقام نستغل وجود السيد رئيس الحكومة الفاضل وطاقمه لإبداء الملاحظات التالية التي انتقيناها بعد قراءة أفقية وعمودية لبرنامج الحكومة الذي يمكن أن نصفه بأنه جامع، مانع كونه عكس بأمانة برنامج السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي ينم عن إرادة سياسية عالية وحرص كبير على التغيير والإصلاح أملت طبعه طبيعة المرحلة المعروفة بخطورة تحدياتها

وعظمة رهانتها في ظل عولمة كاسحة جارفة. أما الملاحظات فهي:

- فيما يخص المصالحة الوطنية، فلو كانت هذه الأخيرة النقطة الوحيدة في برنامج الحكومة لكفت الشعب الجزائري الذي عاش الأمرين لا أقول فقط في العشرية الحمراء ولكن في العشرية التي سبقتها أيضا بدرجة أقل، لأنه لم يتكفّل به تكفلا حقيقيا لضيق المعين، بدليل أن ما حدث للجزائر وللجزائريين كان نتيجة تراكم في الأخطاء والتجاوزات التي أفرزتها برامج الحكومات المتعاقبة التي كانت ممارساتها السياسية تقوم مع التجربة والخطأ لأن ما حدث في الجزائر لم يكن وليد الصدفة وإنما كان مما كسبت أيدينا.

ومن هنا، فالمصالحة الوطنية أصبحت أكثر من ضرورة، فهي ليست شعار يرفع أو قرار يتخذ أو أموال تنفق وإنما هي عمل شامل مركب، متواصل تسهم فيه كل الوزارات والمؤسسات والأحزاب ويجب أن ينفق عليه بسخاء منقطع النظير ويرعاه الأكفاء.

فما أحوجنا سيدي الرئيس إلى أن نفهم أن المصالحة الوطنية هي قبل كل شيء تجانس فكري وثقافي وقيمي يقوم على الحوار والتنكر للذات.

فيما يخص مكافحة الإرهاب مازلنا بعد - بعدما حل بنا - ننظر إلى الإرهاب كنتيجة وأعراض ولم نسبر غوره بعد وننظر إليه أسباب ومسببات فلقد واجهناه بمحاربة أعراضه ومخلفاته ولكننا وليومنا هذا لم نفهم بل لم نهتم بالظاهرة لمعرفة الأسباب والمسببات الحقيقية، فأين هي مؤسساتنا البحثية والدراسية والاستراتيجية؟ وللعلم فإن الإرهاب المسلح في الجزائر قد تولد عن إرهاب أكبر منه مما عقد الوضع وشنجه لدرجة أنه يصعب اليوم حله إلا بتوافر شروط عديدة فالظاهرة تحتاج بموازاة محاربتها أمنيا محاربتها بالتربية الوقائية والتعليم الأصيل والإعلام الحصين والثقافة

البناء وهذه الأشياء مجتمعة لا نكاد نجد أثرها في منظومتنا المختلفة التي نراها في واد والجزائر بمأساتها في واد آخر.

فمحتوى إعلامنا يعكس بأمانة ثقافة الآخر الاستهلاكية ممثلة في الفيلم الأمريكي المعروف (Cow-boy et Western) والإباحية وغيرها.

فلقد لوث هذا الإعلام بمحتواه الثقافي الوافد عقول أبنائنا وصنع قناعاتهم وتصوراتهم وغير من سلوكهم وغذى فيهم النزعة التدميرية والاستهلاكية، إنه مما أوصى به المكلفين بالإعلام والثقافة عندنا هو السهر على مراجعة البرامج وتصفية المادة الإعلامية من كل ما لا يخدم المصالحة الوطنية.

- أما فيما يخص ترقية التنمية وعدالة التوزيع عبر التراب الوطني ألفت انتباه رئيس الحكومة إلى أن الإجراءات الإدارية المحلية والمركزية كثيرا ما تفقد البرامج التنموية معناها وتعطل مجراها ولهذا لا بد من إعادة النظر في الكثير من الإجراءات التي تتعلق بالصفقات والمشاريع، مما انعكس عليها سلبا، فتأخر إنجازها وتم تعطيلها وتوقيفها وإلغاءها في الكثير من الأحيان، مما انعكس سلبا على التنمية وبالتالي على مستقبل الجزائر وبالتالي على تنمية ولاياتها، فإذا كان الجزائريون يعانون الفاقة والفقر في الكثير من الأحيان خصوصا في ظل حل المؤسسات وتسريح العمال والبطالة والإفلاس المؤسساتي، فإن سكان الجنوب يعانون من الحرمان مضاعفا مرتين كونه في مناطق معزولة، بعيدة لم تستفد كغيرها من مدن الوطن الداخلية من برامج تنمية كبيرة وحيوية مما قد يتولد عنه مصاعب ومشاكل جمة لا تحمد عقباه خصوصا وقد بدأنا في هذه الأيام نسمع ونرى بعض إفرزاتها التي قد تتولد عنها ظهور عروش جديدة قد تتكلم بما يمس بالوحدة الوطنية، فسدا للذرائع أقترح على الحكومة الموقرة أن ترفع من نسبة صندوق الجنوب وأن تخفف من إجراءاته وأن تسرع في إنجازاته المتراكمة لفك العزلة من جهة ونزع

فتيل الفتنة من جهة أخرى.

- فيما يخص الفلاحة، إن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ذو شجون، فالسؤال الذي أطرحه على الحكومة هو هل يعز على الجزائر أن تتحول كما كانت من قبل (Le grenier de Rome)؟ أم أننا نخضع كغيرنا من الدول التي تملك أراضي خصبة إلى نظرية (Foreing office) التي مفادها أن أمريكا لن تسمح لأي دولة أن تكون سلة خبز ماعدا أمريكا وكندا وأستراليا.

أما فيما يخص البند المتعلق بمكافحة الآفات خصوصا آفة الجراد على سبيل المثال، ما أرجوه سيدي رئيس الحكومة هو التفتن لطبيعة المواد المبيدة المستعملة فربما تكون هذه المواد سامة جدا والتي تسعى الدول المصنعة للتخلص منها بأي ثمن كان وبأية طريقة، فهي تستغل في ذلك المنظمات العالمية المعروفة وغيرها من المنظمات في تعاون مشبوه؛ لأن المبيدات التي استعملت في السنوات الماضية كلفت البيئة عندنا فاتورة غالية قضي فيها على الغطاء النباتي وعلى الحيوانات، وتطلعنا اليوم جريدة "اليوم" على أن اثنين من العمال في هذا المجال قد توفيا وسحب أربعة وثلاثون منهم.

- فيما يخص الصحة، سأقتصر على الصناعة الصيدلانية، بحيث ألفت انتباه السيد رئيس الحكومة إلى ضرورة الاهتمام بالأعشاب الطبية التي تزخر بها بلادنا وأن تشجع الصيادلة والمستثمرين فيها في سبيل استغلالها للحد من تبعيتها في مجال استيراد الأدوية من الغرب لأن الكثير من الأدوية التي تصل إلينا هي في طور التجربة المخبرية ولها من الانعكاسات على صحة المواطن.

- بالنسبة للموارد المائية، نجد أن السدود والحوجز المائية إحدى ثلاث: فإما متصدعة أو ملوثة أو مملوءة بالطين هذا ما يستدعي إعادة النظر وإيجاد مشاريع جديدة بديلة وأخرى مساعدة لإحداث الإصلاحات الكبرى في هذا المجال.

فأنا إنسان انطلاقي من الأول، وأستطيع أن أقوم بذلك لكن لا داعي لذلك لا أدري أنا في الأسبوع الأخير أو في الأسابيع أو الشهر أو الأشهر الأخيرة التي يمكنني الكلام فيها في هذا المجلس؛ نحن مسرورون وأود كذلك أن أؤكد من جهة أخرى بأننا نتكلم وكلنا قد عاش مراحل بلادنا، تلك المراحل الغربية والصعبة وفيها الكثير من الصعوبات والكثير من الأخطار.

بالنسبة لهذه المرحلة التي نتواجد بها أعتبر وأختصر بكلمات وأعبر عنها بأمثلة فقط.

نعتبر هذه المرحلة وبالأخص هي وحدة الشعب كله من الشمال إلى الجنوب أو من الجنوب إلى الشمال هذا شيء مهم كثيرا، وكذلك نعتبر أن هذا هو الإصلاح الحقيقي وهذا هو العمل الإيجابي لأن الشعب الجزائري اليوم وفي المراحل الآتية وفي هذه المرحلة بالأخص يحتاج إلى اندماجية أي اندماج في الوحدة الوطنية، إنمداج في بلاده، إنمداج في الثقافة، في الاجتماع، في أموره كلها حتى يتكون حقيقة كشعب ويزداد قوة.

وفي ذلك الوقت نذهب لتقريب الإدارة من المواطنين أو من الشعب، وفي تلك الساعة يأتي التقسيم الإداري أو التنظيم، ليس التقسيم ولكن تقريب الإدارة والتنظيم.

في هذه المرحلة نقول الرئيس والحكومة المتحمل مسؤولية ثقيلة وثقيلة جدا ومعكم طبعاً رئيس الدولة فكلهم مسؤولون ولكن من يتحمل المسؤولية لا بد عليه أن يتحملها كاملة حقيقة إن المسؤولية ليست بالسهلة وخاصة في هذه المرحلة بالذات.

لقد حملكم الشعب مسؤولية كبيرة وثقيلة وهذا عبارة عن عبور، مثل ما وقع في بلاد عربية ولكن هذا العبور إيانا وإيانا وإياكم أن نقع في (LES DÉVERSOIRS) في جبهة أخرى ولهذا أعطى الشعب صوته وأعطى ثقته وقد وقف وقفة تاريخية، وقفة كبيرة لعشرات السنين مستقبلاً إن شاء الله لأن الجزائر وكتلك الباخرة المتواجدة بأعالي البحار تضربها الأمواج كل

وما أردت أن ألفت إليه انتباه الحكومة هي ضرورة العناية بالسدود والأودية المتاخمة للحدود المغربية لتلوث شعابها وروافدها بالمخلفات الصناعية الثقيلة، وقد ينذر هذا بمخاطر جمة على صحة المواطنين وخصوصاً الذين تعتمد ولايتهم على الشرب منها، وأخص بالذكر سد جرف التربة ببشار وسد بوغرارة دائرة مغنية الذي يصب فيه واد المويلح الذي يأتي من المغرب.

- فيما يخص محاربة المخدرات، وردت الكثير من الملاحظات في هذا الشأن ولهذا أدعو السيد رئيس الحكومة للاهتمام بالمناطق الحدودية وإيجاد برنامج خاص لتنميتها لأنها هي الفوهة لهذا الموضوع الذي بات يؤرقنا، خصوصاً حدودنا الجنوبية وبالتحديد ولايتي بشار وتلمسان.

من هنا أدعو السيد رئيس الحكومة إلى إيلاء هذه المناطق خصوصاً الحدودية منها بمشروع تنمية خاص، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد فلاح والكلمة الآن للسيد الطاهر زبيري.

السيد الطاهر زبيري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. الأخ رئيس مجلس الأمة والأخ رئيس الحكومة والطاغم المرافق له وكل أعضاء مجلس الأمة وكل الحاضرين، أحييكم وأهنئكم بهذه المناسبة.

في الحقيقة لم أكن أريد الكلام ولكن أقول كلمة للتهنئة فقط، بما أننا نعتبر هذه المرحلة، مرحلة من المراحل الجديدة، نهئاً أنفسنا في الحقيقة ونشارك بملاحظة أو ملاحظتين، ويسمح لي الأخ السيد رئيس الحكومة طبعاً باعتباره ينوب عن رئيس الدولة، بالنسبة لنا وبالنسبة لي شخصياً لم أحضر أو أكتب ولو صفحة لكي ألقياها ولم أكن لأبحث عن كلمات أو جمل جميلة

وستضيق لأنها تحتاج..

السيد الرئيس: السيد الطاهر لا عليك، إذا كان لكل قاعدة استثناء وإذا اتخذ المجلس قرار تحديد مدة التدخل، أظن أنه من حقنا الاستثناء، وذلك بمنح السيد الطاهر زبيري إمكانية المتابعة، واصل السيد الطاهر.

السيد الطاهر زبيري: أردت أن أختصر، كنت أود أن أقول بما أنني "حارث" لن تصح الأجسام بالعلل أبدا، فهذه فرصة للشعب أعطى كلمته وأخذ موقفا تاريخيا لأننا عرفنا كل هذه المراحل وأعطى الأدوات والإمكانيات وأعطى السلطة الثقة وأقول بدوري لا تضيعوها وأعيد القول لن تصح الأجسام بالعلل، فقد تكلم الإخوة كثيرا على الرشوة أو ما يسمى بـ: "التشبيبة" لكن لا نستطيع أن نعيش بها وإلى متى؟ على كل للسلطة والمسؤولين إمكانيات يحاولون بدورهم بأية طريقة معالجة هذه الأمراض التي تغزو شعبنا. حقيقة، الأمور طويلة كما قال الشاعر: أنا مريض والموضوع طويل عريض هموم تتجدد وطبيب يتشدد لكن في الحقيقة الزمن هو الذي تجدد ولهذا أخي الرئيس، السيد أحمد أويحيى نهنئك وطبعا نهنئ رئيسنا جميعا السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي تعب وأرهق كثيرا لكي ينقذ البلاد (تصفيق) هو ليس بحاجة للرئاسة إلا أنه قد رأى الذئب وهي تحوم بالقضية وأرادت أن تقسم وتجزئ الجزائر، فالقضية لا تعني كل من لا نجد فيه إحساسا أو ضميرا أو شعورا أو أنه لم يعيش المراحل التي مر بها شعبنا، شعبنا يا إخواني جميعا، قد عاش معاناة وقساوة عانى وقاسى من الويلات والفاجعات والخوف والروعات والتعديات فقد دفع ثمن هذه المصائب مقابلا ولم يكن مجانا، ونحن امتداد للأمم فالأمس هو اليوم واليوم هو غدا! لا نقبل مجيئهم وقت ما أرادوا ليقسموا ويجزئوا وينطلقوا من اليوم لكي يذهبوا إلى المستقبل لا.

مرة وتأخذها يمينا وشمالا وتوشك أن تغرق أو تنجو ورجالها واقفون ليخرجوها إلى شاطئ الأمان وأنا أعتبر اليوم أنها قد خرجت إلى شاطئ الأمان، وعندكم الإمكانيات والسلطة والثقة فعليكم إيقاف الأمور من المزايدات والطفيليات والتلاعب وكذلك الأمور المتعلقة بالتنظعات القليلة، يجب على السلطة أن تصح لأننا نسير نحو الديمقراطية، إذن ماهي الديمقراطية؟ فلحد الساعة لم أجد مفهوما لها، أعتقد أنها بناء مجتمع كامل وليست مجرد كلام فقط، كلنا كان يسمح وأقول سامحهم الله، لقد أقسموا أن لن تجد الثقة لا في رئيس الحكومة ولا في رئيس الدولة وآخرين يقسمون ويقولون من سنة 1962م والحالة متدهورة ولم يتركوا زمام الحكم والسلطة، أتساءل لمن ياترى سيدعونها؟ هل نزلت من الجبل لكي أضع بندقيتي وأسلمها وأقول لهم تفضلوا؟ لم أفهم؟!

ولذا أنا أقول إنها فرصة كبيرة ومرادي أن لا أطيل وأنا قد أتيت لكي أهنئ فقط، ولأشارك وأتمنى أن نشارك اليوم في الجزائر لأنني كنت أعتبر أنها قد اجتازت خطوات هامة وكبيرة إلا أنه في بعض الأوقات قد وصلت إلى الحضيض ووصلت إلى الضياع.

نرى فقط في الانتخابات بالأمس القريب، حقيقة، أنا من بين الناس الذين يتابعون الأمور جيدا ويحللون ويتعمقون حقيقة في كل ما يجري في بلادنا والشيء الذي يعبر عنه الشعب والمسؤولون.

الرئيس بوتفليقة قال في قاعة حرشة كلمة، فمن كان لديه شعور وضمير ويرى بعمق يسترجع وهو يفكر في المراحل التي مرت بها الجزائر أو من أين رجعت؟ لقد عادت الجزائر من بعيد وكما قال "من لم يسانده الشعب ماعليه إلا الذهاب إلى داره". مامعنى هذا؟ معناه أنه لو لم ينجح في الدور الأول كان عليه أن يذهب ويتركها، يتركها للجماعات يتقاسمون كالدئاب بدون أن أعطيهم تسمية أخرى ولهذا كانت الجزائر تضيق

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السادة الأفاضل رئيس المجلس، رئيس الحكومة، معالي الوزراء أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية، يشرفني أن أتقدم بتهاني الخالصة إلى الشعب الجزائري وفخامة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة المعروض علينا والمستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية يحصل له النجاح إذا ما وفرت له الآليات والإمكانات وتعاون الشعب مع حكومته ومن منطلق أنهما أمام بناء الوطن والأمة طرف واحد منسجم وليس طرفين مختلفين، قال الله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"، ويتجلى هذا التعاون بينهما في أداء الواجبات وبكل أمانة ومسؤولية.

السيد الرئيس، التحية كل التحية لشعبنا الكريم على ما لمسناه فيه وعهدناه دائما من استعداد للقيام والواجبات نحو وطنه وأمته إذا ما تهيأت له الظروف وقد قام بواجبه ونجح فيه يوم 08 أبريل 2004 عندما اقتنع أنه لا تنمية ولا ازدهار إلا بالمصالحة الوطنية فصوت لها بلا تردد، قال الله تعالى: "والصلح خير"، لكنه مازال أمام شعبنا واجبات أخرى وعلى رأسها واجب العمل، الذي أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية في خطابه أثناء أدائه لليمين الدستوري. قال تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، ونحن على ثقة أن شعبنا سوف يقوم بهذا الواجب ويتقنه، قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل عذكم عملا أن يتقنه".

السيد الرئيس، وبالمقابل وبعد أن ارتفع شعور المواطن بالقيام بواجباته تجاه وطنه أصبح لزاما على حكومتنا الموقرة أن تبادله هذا الشعور من خلال حسن الاستعداد وقوة العزيمة والإرادة للقيام بواجباتها وهو ما لمسناه في

لا! إن لم نجد بداخله ضميرا أو شعورا لا نقول عنه أنه ينتمي إلى هذا الشعب أو للبلاد.

نجد الآن ذهنيات أجنبية، أجنبية طبعا عن الكفاح وعلى النضال والجهاد وعلى الثورة الجزائرية وربما نجدهم أجنبيين حتى على الجزائريين ولهذا مازالت تضحيات وأجد أنه بيدكم أخي الرئيس إمكانيات، سيدي رئيس الحكومة، رئيس مجلس الأمة والمسؤولين، تعمقوا في التفكير بوضعيتنا، إن استقلال الجزائر حالة استثنائية في العالم الذي لم يكن راضيا عنا ولم يرض إلى حد الساعة.

إن مكانتنا وموقعنا الجغرافي نحسد عليها كذلك لأننا نتوسط الشمال والجنوب ولهذا أنا محتاج أن أقول لك في وقت لاحق؛ لقد تجاوزت الحدود، ولهذا أهنئكم مرة أخرى وأتمنى لكم العمل ولا أتمنى فقط بل مفروض عليكم، فإنه محكوم عليكم التقدم إلى الأمام فلا كلام يقال في هذا المجال، وإلا أقول إن الشعب الجزائري يعطي الثقة ويعطي الأدوات ويعطي الإمكانات ولكنه ليس بالسهل، وضعيتنا ليست بالسهلة واستقرارنا ليس بالسهل وبالرجوع إلى أمر استقلالنا نجده جاء في ظروف خاصة على مجلس الأمة هذا، أن يشعر بمسؤوليته، مسؤولية وطنية عميقة، إنها مسؤولية الضمير، وعلى أية حال على المسؤولين أن يثبتوا ويصححوا المؤسسات ويعطوها طابعا قويا وشرعيا ومن هنا تتقوى كل الجزائر.

هذا هو الذي نرجوه منكم والسلام عليكم (تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر زبيري. القلب هو الذي كان يتكلم والروح الوطنية العالية هي أيضا التي كانت تترجم الأفكار التي تتقاسمها الأغلبية، شكرا لك ونواصل النقاش والكلمة الآن للسيد علي سعداوي.

السيد علي سعداوي: شكرا سيدي الرئيس.

وهنا يتحتم عليّ الإشارة إلى الإسراع في مناقشة قانون الوظيف العمومي وقانون البلدية والولاية وذلك لحل الانسدادات الحاصلة بأغلبية مجالسنا المنتخبة والتي تضرر من جرائها المواطن البسيط وتعطلت مصالحه وحال مجالسنا اليوم يدفعنا إلى المطالبة بإعادة النظر فيها أو على الأقل أخذ التدابير اللازمة.

السيد الرئيس، بقي في مداخلتني رفع انشغالات هامة للتكفل بها:

(1) - في قطاع التعليم:

أ - ضرورة إيجاد حل للمعلمين والأساتذة الذين ابتلاهم الله بإعاقات وأمراض جعلتهم عاجزين عن أداء مهمتهم النبيلة وأنه هنا إلى أن الوزارة المعنية بادرت إلى عملية إحصائهم لكن دون أن يتبع بأخذ الإجراءات اللازمة.

ب - ضرورة تحسين الوجبات الغذائية لأبنائنا في المطاعم المدرسية ورفع عددها وذلك للمساهمة في الحفاظ على صحتهم.

(2) - في قطاع المحروقات والمناجم وبالضبط حول إيصال الغاز الطبيعي للمواطنين، نتقدم بالشكر لمعالي وزير الطاقة والمناجم على مجهوداته المبذولة من أجل تعميم الغاز الطبيعي على جميع مناطق الوطن إلا وأنه وبحكم شدة وطول مدة برودة الطقس بالبلديات والقرى المتواجدة في الهضاب العليا التابعة لولاية الأغواط نؤكد ضرورة إيصال الغاز لهم في أقرب وقت، وهو مطلبهم الأول والأساسي وحول هذا الانشغال أعددت ملفا كاملا أرفعه إلى معالي الوزير لاحقا.

(3) - في قطاع التشغيل وحول موضوع التوظيف في الشركات وإذ نشكر فخامة رئيس الجمهورية على قراره الشجاع بحل جميع التعاوانيات الوسيطة،

فإننا نأمل من حكومتنا الموقرة إقرار تدابير تعطي الأولوية في توظيف الأولوية لليد العاملة التابعة للولاية التي توجد بها هذه الشركات.

(4) - في قطاع السكن خصوصا السكن

برنامجها الذي أعدته على منطلقات صحيحة ووفق ثوابت ومبادئ ودستور الأمة وعلى أساس قناعات فخامة رئيس الجمهورية وبالتنسيق مع رجالات التحالف الرئاسي، وهي مشكورة على ذلك إلا أنه يبقى أمامها واجب تجسيد هذا البرنامج الذي نثمن ما جاء فيه مع إقرارنا بوجود نقائص سجل بعضها زملائي قبلي ويبقى الكمال لله وحده.

السيد الرئيس، قناعتني أننا لا نعيش أزمة إعداد برامج بقدر ما نعيش أزمة تطبيقها وتجسيدها ومتابعتها.

وإن البرنامج المعروض علينا لكاف لأن ينقلنا نقلة نوعية ويحقق لنا تقدما معتبرا ويرفع جزائرتنا إلى مستوى أفضل وعلى جميع الأصعدة إذا ما طبق وجسد ولا يمكنه ذلك إلا بعد توفير آليات نجاحه، واسمحوا لي أن أساهم في ذكر بعضها:

1 - تعزيز وتنويع هيئات المتابعة والمراقبة وعلى جميع المستويات على أن تتبع بإجراءات صارمة.

2 - توفير الطاقم البشري الكفؤ القادر النزيه الفعال، المنسجم مع مبادئه وتصورات وقناعات رئيسه وحكومته لأن قوة وجدية الدولة تستمد من قوة وجدية أعوانها ومسؤوليها وبعبارة أوضح يكفيننا ونحن نعيش عصر العلوم المتطورة أن نوكل تطبيق برامجنا لمن هو ضعيف أو جاهل أو متسبب أو صاحب مصلحة ذاتية أو من لا يحترم شعبه.

3 - استغلال وسائل الإعلام للمشاركة في تجسيد هذا البرنامج من خلال التوعية والشرح والإقناع.

4 - توفير الإمكانيات المادية مع حسن الترشيح.

5 - توفير الآليات القانونية الواضحة وغير المتضاربة أو العاجزة عن مسايرة البرنامج المعروض علينا بسبب التغييرات الحاصلة عالميا ومحليا.

أويحيى على تجديد الثقة التي وضعها فيه فخامة رئيس الجمهورية وأهنئ كذلك السيدات والسادة الوزراء بهذه الثقة متمنيا للجميع التوفيق والنجاح.

سيدي الرئيس، فإذا كنا نناقش مشروع هذا البرنامج المقدم من طرف السيد رئيس الحكومة فإن هذا البرنامج قد تمت تزكيتته من طرف الشعب الجزائري يوم 08 أفريل 2004 بالأغلبية الساحقة ولكن إثراءه ببعض الانشغالات تفرضه أمانة التبليغ، من بينها المصالحة الوطنية التي أصبحت مطلبا جماهيريا تحظى بدعم الجميع منذ يوم 08 أفريل 2004، إذن فالمطلوب لكل من يحب الخير لهذا الوطن وشعبه المساهمة الكاملة لتجسيدها على أرض الواقع لأن بدونها تبقى كل الجهود التنموية منقوصة.

الخدمات العمومية، رغم الإرادة الصادقة التي تبديها الدولة في تحسينها لكنها تبقى في العديد من الحالات دون مستوى إعادة الثقة بين الدولة والمواطن أمر استعجالي، وفي نظري يجب الإسراع في استصدار قانون البلدية والولاية وقانون الوظيف العمومي وهذا بالنظر لما تكتسيه هذه القوانين من أهمية.

قطاع العدالة، تكمن قوة الدولة في قوة العدالة واستقلاليتها وعصرنة أدواتها وإن إصلاح هذا القطاع وإنجاحه يتطلب تجنيد كل مصالح الدولة لأنه وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا القطاع لا يزال المواطن ينتظر الكثير.

المجال التربوي، يتطلب إصلاح المنظومة التربوية إصلاحا جذريا إلا أن العملية في نظري قد انطلقت باستعجال وفي غياب إعداد العنصر البشري الجيد لهذه العملية المصيرية مما أثقل عاتق التلميذ بحجم عناوين الكتب وإرهاق ميزانية العائلة.

كما نسجل تبعية هذه المؤسسات التربوية الابتدائية للبلديات ماديا وبشريا فيما يخص الحراسة والنظافة وتسيير المطاعم والصيانة ونحن نعرف كلنا أن جل البلديات تعاني العجز

الاجتماعي منه، فإننا نرفع انشغال المواطنين والمتمثل في ضرورة إعادة النظر في القوانين المحددة لكيفية تشكيل اللجان وتوزيع السكنات ونطالب أيضا بالإسراع في عملية الإنجاز والتوزيع.

(5) - في قطاع النقل وحول المطارات ومنها مطار ولاية الأغواط الذي بذلت الدولة في سبيل إنجازه مجهودات مالية ومادية كبيرة إلا أنه لم يعد مستغلا فيما وضع من أجله بالكيفية المأمولة ولذلك ندعو إلى النظر بجدية في هذا الأمر.

السيد الرئيس، أخيرا أثنى ما جاء في البرنامج حول التقسيم الإداري المرتقب حيث نطالب بترقية العديد من مناطق الوطن إلى ولايات وأخص بالذكر المناطق التالية: منطقة آفلو، منطقة عين وسارة، منطقة بوسعادة.

السيد الرئيس، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي سعداوي والكلمة الآن للسيد موسى بوغلاية.

السيد موسى بوغلاية: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة رجال الإعلام، السادة الحضور، سلام الله عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

لقد عرفت بلادنا يوم 08 أفريل 2004 حدثا تاريخيا متميزا أعطى درسا للمتشككين في أسمى معاني الديمقراطية والمتمثل في إعادة انتخاب فخامة السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهد ثانيا، وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتجديد تهانينا الخالصة لفخامته، كما أهنئ السيد رئيس الحكومة أحمد

في الميزانية وقد أصبحت عاجزة على التكفل بهذه المؤسسات وما يتطلبه من إمكانيات، وعلى هذا الأساس يجب إعادة النظر إما بتحويلها إلى عاتق وزارة التربية أو تخصيص اعتمادات مالية تمنح إلى البلديات.

سيدي الرئيس، إن إصلاح التعليم الإكمالي والثانوي والتكفل التام بانشغالات القطاع خدمة لأبنائنا بحيث تبقى الجامعة مطمئنا مضمهم الأسمى، وإذا أردنا لهذه الجامعة التواجد عبر كافة أنحاء الوطن كمأ ونوعا فعلى الحكومة الموقرة أن تعطي مزيدا من الإمكانيات لمثل هذه المؤسسات وتشجيع البحث العلمي والاهتمام بالعنصر البشري الذي يبقى المحرك الرئيسي لتسيير أهدافها.

سيدي الرئيس، إن الاقتصاد ومن خلال تكريس النظام الديمقراطي وإرساء قواعد دولة المؤسسات لابد أن يكون نقلة نوعية للاقتصاد وتنعكس على مؤشرات التنمية، فنجاح الاقتصاد لا يستند فقط إلى الحرية الاقتصادية والاستقرار النقدي والمالي بل يتطلب بالإضافة إلى ذلك استقرار القوانين والشفافية في المعاملة وإصلاح القطاع المصرفي وتفعيل آليات عمله لتواكب التحولات الاقتصادية، والإصلاح الجبائي ودعم سياسة الإنفاق الحكومي، ترقية الاستثمار والشراكة، التخفيف من البيروقراطية، دعم الامتيازات المحددة في قانون الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالجنوب فالمستثمر يعاني من مشاكل عدة.

توجيه المستثمرين الخواص نحو المشاريع الإنتاجية لا الاستيرادية؛ وجلب المستثمرين الأجانب وإقناع المستثمرين الجزائريين-الوطنيين- المتواجدين بالخارج.

ومن الملاحظ، هو دعم مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات ولهذا، يجب نشر ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين؛ إنشاء مناطق تجارة حرة ببعض المناطق

وتفعيل عمل المناطق القائمة.

سيدي الرئيس، يعتبر النقل شرياننا من شرايين حياة التنمية الوطنية إذ نثمن الجهود المبذولة من طرف الدولة في تحسينه ولتخفيف الضغط على الطريق الوطني رقم واحد نقترح إعادة تشغيل خط السكة الحديدية الرابط بين البلدية. الجلفة مع إنشاء خط جديد جلفة توفرت مرورا بالأغواط وغرداية؛

- تحسين خدمات النقل الجوي وخاصة احترام المواقيت ومواعيد الرحلات؛

- الزيادة في عدد الرحلات من الشمال إلى الجنوب مع التخفيض في تسعيرة التذكرة.

سيدي الرئيس، إن الصحة ورغم الجهود الجبارة المبذولة في هذا المجال لكن لازلنا نلاحظ النقص بالتكفل بالمرضى وهذا راجع لعدة أسباب منها نقص الاختصاصيين وخاصة في الجنوب ولذا يجب تحفيز الاختصاصيين في هذه المناطق.

- إنشاء مستشفى جامعي في الجنوب؛ الابتعاد عن البناء الجاهز والتوجه إلى البناء الصلب لأن القطاعات الصحية التي أنجزت بالبناء الجاهز أصبحت تكاليف صيانتها تتزايد من سنة إلى أخرى ويتطلب هذا أموالا طائلة في الوقت الذي كان من المستحسن أن تصرف في التجهيز وتحديث الوسائل.

الشبكة الاجتماعية، إن التجربة في تطبيق نظام الشبكة الاجتماعية نقول إنها استقطبت شرائح معتبرة من المواطنين عديمي الدخل بل أصبح المنفذ الوحيد للكثير من الأسر وازدادت أهمية هذا النظام عندما تكفل بالتغطية والحماية الاجتماعية وعن الطريق التي تتسنى للكثير من اكتساب خبرات مهنية ثم الإدماج في عالم التشغيل الدائم، ولهذا نقترح إعادة النظر في التعويض الممنوح؛ استقرار الحصص التي تمنح للبلديات لأنها ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى، فالتقليص في المناصب كثيرا ما يؤثر سلبا على التسيير الحسن في النظام ويكون ذلك

رئيساً للجمهورية الجزائرية الذي نهنته على هذا الاستحقاق ونهنت السيد رئيس الحكومة وطاقمه على نيل ثقة السيد رئيس الجمهورية. إن هذا النجاح يستوجب علينا أن نكون عند حسن ظن رئيس الجمهورية وأن لانخب آماله الخيرة لهذه الأمة وأن نحافظ على حسن مكانة الجزائر الحبيبة، يستوجب علينا التثمين بتعزيز التكاتف والتعاون وتجسيد خيار المصالحة الوطنية الذي لن يكون ناجحاً وفعالاً إلا بالاهتمام بالإنسان، فالإنسان وحده هو عامل التغيير، القادر على تحقيق الوثبة التي يطمح إليها شعبنا، خاصة إذا قرن ذلك بالخيرات التي تزخر بها بلادنا فوق الأرض وتحت الأرض، فتجتمع الإمكانيات الهائلة إلى جانب الإيرادات الخيرة والعقول المفكرة من الصالحين والمخلصين في هذه الأمة ليعاد الأمل إلى نفوس الجزائريين والجزائريات، وإن ذلك ليس مستحيلاً على شعب برهن عبر التاريخ أنه قادر على تجاوز المحن والصعاب، مستعد على العطاء إذا توفرت النوايا الصادقة، والجهود المخلصة، التي تحترم في هذا الشعب تضحياته، وتثمن بذله وعطاءه في كل الظروف.

السيد الرئيس، بعد قراءتنا لبرنامج الحكومة فإننا نشيد بهذا الجهد في إعداد برنامج طموح يتماشى مع تطلعات شعبنا، إلا أنه في حاجة إلى رجال، على كل المستويات، يترجمونه إلى واقع عملي يلامس احتياجات هذا الشعب ويجيب عن تساؤلاته، حتى لا يبقى مجرد نظريات، يحتاج إلى رجال لا يغيب عنهم ما غاب عن كثير من الناس «يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون»، رجال يعقلون ويعرفون أنهم موجودون في هذه الدنيا الفانية من أجل مهمة أو في مهمة نبيلة عالية (عمارة الأرض بالخير والصلاح) وفي فترة قصيرة مهما طالت «ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة»، للحساب الحق، ولتقام الحجة على من قد ساءت نياتهم وأقوالهم وأعمالهم.

محل احتجاج المراقبة الصارمة من الأجهزة المعنية. السكن العمومي والإيجاري ذو الطابع الاجتماعي، نلاحظ أن هناك تباطؤاً في عملية توزيع واستلام السكنات وفي هذا الصدد لا بد في رأيي أن تجد الحكومة صيغة للإسراع من عملية الاستفادة والتوزيع لتفادي الإلتلاف المحقق للبنائيات وحرمان دواوين الترقية والتسيير العقاري من مداخيل المبالغ المعتبرة للإيجار.

– إعادة النظر في المرسوم رقم 42-98 حيث تشكيلة اللجنة والتوزيع، القرار الوزاري المؤرخ في 21 فيفري 1998 المحدد للمعايير وجدول التقييم للحصول على مسكن واحد. وقد حدد في مادته 13 سقف المداخيل بـ 12 ألف دينار بمعنى، إن المواطن الذي يفوق دخله هذا المبلغ بدينار واحد يقصى من الاستفادة إذ أصبح البطل أكثر حظاً فيما يخص الاستفادة، لكن يبقى مشكل التسديد، فمن أين يسد الإيجار الذي ليس له دخل؟

الشؤون الدينية، باعتبار أن الإسلام دين الدولة وأحد مقومات هذا الشعب إذن لا بد من مواصلة تكوين معلم القرآن الكريم والزيادة في مناصب بالعمل الخاصة بالمعلم لتغطية العجز الموجود..

السيد الرئيس: شكراً للسيد موسى بوغلابة والكلمة الآن للسيد محمد مخلوفي.

السيد محمد مخلوفي: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة رجال الإعلام والصحافة السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهنيء الشعب الجزائري على إنجازه العظيم باختياره السيد عبد العزيز بوتفليقة

بتسريع إقرار تقسيم إداري جديد يواكب التنمية ويخفف من الأعباء عن الولايات المثقلة بالكثافة والشساعة، وهنا نؤكد مطالبتنا بترقية بوسعادة إلى ولاية، فهي بوسعادة العريقة بتاريخها وطابعها السياحي وموقعها الجغرافي، وغيرها مثل آفلو وبريكة، وسور الغزلان.

4) المصالحة في المجال الاقتصادي، بتحرير المبادرات، والعدالة في توزيع الثروة والتوازن في التنمية الشاملة، والعدالة في تحمل الأعباء.

5) المصالحة الاجتماعية بحماية القدرة الشرائية للمواطن، والبحث عن موارد مالية لتحسين الأجور، والتكفل بالفئات المحرومة والضعيفة (كالبطالين، والعجزة، والأرامل، واليتامى، وضحايا المأساة الوطنية في المناطق التي طالتها يد الإرهاب)؛ وبتحسين مستوى الخدمة العمومية في مجالي الصحة والضمان الاجتماعي؛ وبوضع حد لتفشي الآفات الاجتماعية.

6) المصالحة الفكرية، بالتعايش بين كل الجزائريين، وإحلال اللغة العربية مكانتها، واعتماد الثوابت الوطنية مرجعية أساسية في كل تغيير، سواء ما تعلق بقانون الأسرة أو المنظومة التربوية، وحماية الوحدة الوطنية ترابا وتراثا، وجعلها بعيدا عن التلاعبات السياسية.

السيد الرئيس،

ب- إن الطريق إلى تحقيق التنمية الشاملة وضمان الحياة الكريمة للمواطن يتطلب الكثير من الجهد والعمل في مختلف المجالات، نذكر منها بعض الملاحظات:

1 - معالجة ملف هجرة الأدمغة بما يخدم البحث والتنمية من خلال فتح نقاش جدي ومسؤول يعطي الأولوية للعلماء والباحثين.

2 - عصرنة منظومة الإعلام الآلي والتفتح أكثر على البرامج العالمية مثل نظام (LINUX) حتى تسلم منظوماتنا من الاختلال في هذا المجال.

3 - ترقية العمل النقابي والجماعي بإعادة

والخير كل الخير فينا جميعا، كل الجزائريين، إذا أردنا وعزمنا ثم توكلنا عليه تعالى.

فالتخلف ليس قدرا علينا، إنما يكون التغيير بالتغيير «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»؛ ولذلك يطلب من المسؤول أولا أن يكون قدوة حسنة حتى يُنجح البرنامج، مثلا في انضباطه في العمل وكفاءته ونزاهته وأخلاقه وأن يتعالى عن الظلم (فإن الظلم مآله الخراب والعدل هو أساس الملك وبقائه)، والظلم المقصود بجميع أشكاله: ظلم الناس في أرواحهم وحياتهم، في ممتلكاتهم وأرزاقهم، في عقولهم، في حرياتهم، وفي كل ما لهم فيه حق «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة».

فالجزائريون كلهم إخوة يجمعهم الدين واللغة، عربية كانت أو أمازيغية، ويجمعهم الوطن، فنحن في سفينة واحدة فلنحافظ عليها حتى نوصلها إلى بر الأمان.

ولماذا لا نعمل بما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه وهو قليل؟!

وإن الجزائر تنتظر منا الكثير والكثير من العمل لمواكبة الركب الحضاري إن وعينا جدا.

ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد على ما يلي:

أ- تعزيز مفهوم المصالحة الوطنية التي لا تقتصر على الشق الأمني فحسب وإنما هي مصالحة شاملة تحققها:

1) المصالحة السياسية، وتتم بين الحاكم والمحكوم واستعادة الثقة بين المواطن ومسؤوليه، والارتقاء إلى ديمقراطية فعلية يحترم فيها الدستور وقوانين الجمهورية والحريات الفردية والجماعية.

2) المصالحة في قطاع العدالة، وذلك بحماية القاضي من أي ضغط مادي أو معنوي، والسهر على تنفيذ الأحكام القضائية، وعصرنة العدالة.

3) المصالحة بين الإدارة والمواطن، بحمايته من كافة أشكال البيروقراطية والإقصاء والتهميش، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف في التوظيف والترقية، وتقريب الإدارة من المواطن

النظر في القوانين المنظمة لذلك وتشجيع الجمعيات الفاعلة والمفيدة ووضع حد للجمعيات الطفيلية والانتهازية.

4 - تفعيل الإجراءات والتسهيلات التي توجه الشباب نحو الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة.

5 - الإسراع في تقديم مشروع قانوني الولاية والبلدية على الهيئة التشريعية للمصادقة عليه.

6 - تخصيص دعم مالي لمشاريع بناء المساجد، كما ندعو إلى إعادة رفع شعيرة الأذان في التلفزة الوطنية، إذ لا يعقل أن تتأخر الجزائر قلعة الإسلام عن ركب الدول العربية والإسلامية.

7 - البحث عن العوامل التي تخفف من حوادث المرور مثل:

● التأكيد على تفعيل واحترام قانون المراقبة التقنية للسيارات؛

● توسيع شبكة الطرقات بطرق سيارة جديدة؛

● التطبيق الصارم للقوانين..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مخلوفي والكلمة الآن للسيدة زهرة ظريف بيطاط.

السيدة زهرة ظريف بيطاط: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي السلام عليكم.

سيدي رئيس الحكومة، لقد تتبعت بكل اهتمام عرضكم أمام المجلس الشعبي الوطني وردكم على أسئلة وانشغالات النواب، ثم استمعت بنفس الاهتمام إلى عرضكم أمامنا هنا في مقر مجلس الأمة وأنت تلخصون لنا المحاور الكبرى التي يركز عليها برنامج حكومتكم الموقرة، وقد استوفيتم في نظري أهم الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، وعليه، فإنني لن أخوض في التفاصيل بل أريد فقط التركيز على أمر

أعتبره من الأهمية بمكان.

السيد رئيس الحكومة، أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة، قدم السيد رئيس الجمهورية وكل من ساندته التزامات وتعهدات للشعب الجزائري الذي استمع بكل وعي وسجل بكل دقة كل الوعود.

إننا اليوم وأمام هذا الشعب بكل فئاته، وفي مقدمتهم النساء والشباب نتحمل كلنا مسؤولية تنفيذ الوعود التي قدمت لنثبت للجميع صدقنا ونبرهن أن تلك الوعود لم تملها ظروف الحملة وإنما هي نابعة من قناعتنا بأن هذا الشعب يستحق كل التضحيات لتحقيق آماله فوق أرض الواقع.

إننا مطالبون جميعا، حكومة وبرلمانا وإدارة ومواطنين برفع التحديات بدءا بتجسيد فعلي للمصالحة الوطنية بكل معانيها السامية وذلك بالرجوع إلى حالة طبيعية في جميع معاملاتنا كمواطنين ومؤسسات، وبالتطبيق الفعلي للديمقراطية الحقة التي وحدها ستعيد الثقة بين الحاكم والمحكوم وهي الثقة التي فقدناها من جراء تصرفات سلبية تعتمد على الرشوة والمحسوبية والجهوية والحقرة واللاعدل إلى غير ذلك من الآفات المنافية لمبادئ دولة القانون. كل هذا سيسمح في الأخير باسترجاع هبة وسلطة الدولة في إطار الاحترام الصارم لقوانين الجمهورية.

سيدي رئيس الحكومة، لن أختم تدخلتي هذا دون التأكيد مرة أخرى على ضرورة الإسراع في إعادة النظر في قانون الأسرة لتكريس المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء وبنات هذا الوطن العزيز، وشكرا على حسن إصغائكم. (تصفيق)

السيد الرئيس: الشكر والتصفيق أظن أن مرجعهما سببان، المحتوى والتقدير للسيدة زهرة ظريف بيطاط على ما بذلته من جهد من أجل أن تعبر بلغة سليمة، فشكرا لك على

المضمون وعلى الشكل.

وبها نكون قد أنهينا قائمة المتدخلين، أعلم أن عددا من المتدخلين في حدود العشرة أرادوا التدخل وقد رأيت يدا رفعت في القاعة وعبروا عن رغبتهم في التسجيل في قائمة المتدخلين قبل فوات الوقت المحدد لذلك، فنحن مخيرون فيما أن نستمر إلى الساعة الثالثة مساء ووقتها تكون النصوص مبرمجة ويصعب علينا حينها إعادة برمجتها أو أن نطلب من الإخوان التفهم وأن يسجلوا أنفسهم مستقبلا في الوقت المناسب حتى تؤخذ رغبتهم هذه بعين الاعتبار، أرجو التفهم.

الآن، وقد استنفدنا قائمة المسجلين للتدخل، ننقل إلى المحطة اللاحقة وكما جرت العادة هي السماع لتدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية حسب الترتيب، فسوف نعطي الكلمة للسيد قداري بن حرز الله من حركة مجتمع السلم ليقدم كلمته باسم الحركة، الكلمة لكم.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء المجلس الموقرين،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي سيدي الرئيس أن أعبر في البداية عن آلامنا واستيائنا تجاه ما يقع للشعب الفلسطيني من مظاهر الإبادة الجماعية على يد الكيان الصهيوني الغاشم كما أعبر عن قلقنا وتذمرنا مما آلت إليه الأوضاع في العراق الشقيق في ظل الاحتلال لأراضيه والدوس على سيادته ومن هنا نحیی موقف فخامة رئيس الجمهورية والدولة الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية ودعوتها إلى تحسين أداء الجامعة

العربية التي نتمنى أن ترقى قراراتها إلى طموحات الشعوب التواقّة إلى التلاحم والسلم والرخاء واسترجاع حقوقها المهضومة. لا يفوتني أن أقدم التهاني الخالصة للسيد رئيس الحكومة وطاقمه على تجديد الثقة من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

كما أتقدم بتحيةة إكبار وتقدير للجيش الشعبي الوطني ومختلف أسلاك الأمن على المساهمة الفعالة في استتباب الأمن والتفاني في خدمة الوطن.

وأقدم أيضا بتحيةة خاصة لضحايا المأساة الوطنية على صبرهم وتفهمهم رغم الجراح والمعاناة وعلى وقوفهم الشامخ والمشهود مع الوئام المدني بالأمس والمصالحة الوطنية الشاملة اليوم.

وإننا نكبر في الشعب الجزائري العظيم الاختيار الأصوب يوم 08 أفريل 2004 والذي أعطى درسا آخر يضاف إلى رصيده الحافل وهو انحياز واضح نحو المصالحة الوطنية الشاملة المجسدة في برنامج السيد رئيس الجمهورية والعاكسة لمحتوى برنامج الحكومة المقدم أمامنا اليوم وكذا الوفاء الذي التزم به وبشموخ السيد رئيس الجمهورية.

وتعتبر حركة مجتمع السلم خطوة التوصل إلى تحالف رئاسي يوم 15 مارس 2004 بين الأحزاب الثلاثة تجربة رائدة ومفخرة ماجدة أمام الشعوب العربية والإسلامية أظهرت من خلالها إمكانية التنسيق والتعاون والاتفاق حول المصالح العليا للوطن وكذا تجميع الطاقات والقدرات لبناء الجزائر.

سيدي رئيس الحكومة، إن برنامجكم قد اجتمعت واكتملت فيه عناصر النجاح، أولا بالمصالحة الوطنية الشاملة كإطار عام زكاه الشعب وثانيا بالتدابير التشريعية والمالية المرصودة، وثالثا بتوفير الأمن والاستقرار، ويبقى التجسيد مرهونا بروح التفاني والمتابعة الجادة عموديا وأفقيا لهيئات التنفيذ، ولقد

بالاهتمام والتطوير وهو بمثابة أمل الحياة للشباب وعلاج لكثير من الآفات الناجمة عن البطالة والفراغ وكما يقول النبي صلى الله عليه وسلم «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ».

وإن هذا الحل الناجع أراه إن تحقق بالعدل والإنصاف بنسبة عالية يكون الباب الذي يفتح على الشباب الجزائري آفاق مستقبلية تساعده على النهوض، علما أن كثير من الشباب طاقات معطلة.

سيدي الرئيس، لقد سجل برنامجكم تطوير الحماية الاجتماعية ودعم التضامن الوطني لتقليص هامش الفقر والإقصاء الاجتماعي وذلك بتدابير مشجعة.

وإننا نرى في صندوق الزكاة الذي أثبت نتائج إيجابية أداة فعالة في مجال التكافل والتآزر وهي خطوة ناضجة وجب تطويرها وتوسيعها تعميقا للمصالحة الوطنية المنشودة وتطبيقا للشعيرة المفروضة.

وإن إعادة النظر في بعض القوانين كقانون الأسرة والإعلام والوظائف العمومي وغيرها، لا بد أن يراعى فيها التوجه العام للمجتمع الجزائري في أصالته وقيمه ولا بد أيضا من إشراك أهل الاختصاص وتوسيع الاستشارة على المستوى القاعدي والمجتمع المدني دون إغفال المكونات المتنوعة للمجتمع الجزائري وذلك تجنباً للأخطاء وضياح الأوقات في التجارب.

كما أن مظهر تفعيل ترقية الشباب بدا في الوثيقة حيويا وثرانيا وقد يكون فعالا إذا ما روعيت فيه جوانب تكافؤ الفرص من منظور فتح الفضاءات للجميع بما فيهم المعوقين وأصحاب العاهات دون إهمال شباب الريف الجزائري المهمش في المناطق النائية والذي يشكل تجمعات سكنية هائلة ونحن إذ نشجع التوجه التربوي السليم الذي يصاحب الجانب الرياضي السليم نحرص على تحصين شبابنا من ظاهرة الطيش والعنف في الملاعب والمنشآت الرياضية

أضفتم شفافية خاصة لما أليتم على أنفسكم إطلاع البرلمان باستمرار على تنفيذ هذا البرنامج أو أثناء تقديم الحصيلة السنوية.

إن تحسين مواصلة إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وتحديث النظام المصرفي وتحسين الخدمة العمومية يعد الضامن الأساسي لمسار المصالحة الوطنية التي لا يمكن أن تكون بدون تنمية شاملة ولا تنمية شاملة بدون مصالحة وطنية شاملة في ظل التدابير المشجعة التي تطرق إليها نص البرنامج.

كما أن تحقيق المصالحة يكون بقدر ماتقوم به الدولة تجاه الآخرين حفظا للحقوق وتقوم به أيضا على ردع المفسدين والمعرقلين لتطبيق القانون. لأننا وبكل بساطة سيدي الرئيس لا نريد الرجوع إلى نقض ما بنيناه بالعرق والدم في المراحل السالفة وإنكم تدركون سيدي الرئيس أن الثمن كان باهظاً في إرجاع الأمن والاستقرار ويكون باهظاً في إرجاع التنمية والازدهار فالحفاظ على المكتسبات السياسية والحريات الأساسية وعلى مؤسسات الدولة، يقتضي منا الحفاظ على البرامج والمخططات التنموية وعلى أموال الدولة وذلك بالترشيد والتوجيه مع صرامة القانون لمن أفسد واختلس.

وإن التنمية الشاملة التي احتواها برنامجكم والبرامج السابقة سيدي الرئيس في جميع المجالات، لتعكس مدى عزم الدولة على استدراك التأخر والتردي الاقتصادي والاجتماعي الحاصل عبر الحقبات الزمنية الماضية وإن استدراك ما فات يتطلب أيضا ثمنا باهظاً من الجهد والمال والوقت وهنا تظهر أهمية التخطيط والدراسات الوافية وقد يصعب الإنصاف والعدل في مجال التنمية عبر ربوع الوطن الشاسع، والمطلوب هو مراعاة المناطق الأكثر تضررا وحرمانا مع عدم إغفال الجميع «وإن ما لا يدرك كله لا يترك جله».

وإن دعم الإجراءات لامتصاص البطالة بإحداث مليوني منصب شغل خلال 05 سنوات والتي وعد بها فخامة رئيس الجمهورية لهو تحد جديد

الوطنية، وإن الوصول إلى حل الأزمة نهائياً وإشراك المنطقة في ديناميكية التنمية هو حلم المخلصين من هذا البلد الموحد.

كما أن من آليات المصالحة الشاملة إيجاد العلاج الشافي للقضاء على بؤر التوتر كالنزاع على العقار الحدودي في بعض المناطق والأراضي العرشية والبطالة والنزاع القبلي وافتعالات أخرى لا بد أن يشملها الإطار العام لهذا التوجه الذي هو اهتمام الشعب والحكومة. وبهذا سيدي الرئيس نكون قد حاولنا بمساهمة منا إثراء برنامجكم الطموح والذي نتمنى لكم التوفيق والسداد في تطبيقه وستجدوننا عوناً لكم وفي الميدان لأننا بكل بساطة أوفياء للوطن وللرجال خدمة للجزائر التي حررها جميع المخلصين وبينها جميع المخلصين (الجزائر التي وضعناها في العيون نفنى ولا تهون)، وفي الأخير أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد قداري بن حرز الله، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم والآن الكلمة للمجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني يلقها رئيسها السيد عبد الله بوسنان.

السيد عبد الله بوسنان: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الحمد لله القائل: «ونزغنا ما في صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين».

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،
السيد المحترم رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء الكرام،
السيدات والسادة الإعلاميين الأفاضل،
السادة الحضور من إدارات الدولة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

وظاهرة اللجوء إلى الآفات الاجتماعية كالمخدرات والانحلال الخلقي والانحرافات السلبية.

إن مسألة تسوية العقار الصناعي والفلاحي التي أكد عليها برنامجكم وأشار أنها حجر عثرة أمام ترقية الاستثمار وجب معالجتها يضاف إليها عقار البناء الذي ظل معلقاً في تجزئات ومبان سكنية دون تسوية، ضف إليه العقار الخاص المستغل في إطار المصلحة العامة دون تعويض، ولاشك أن تسويته تعمق التوجه العام نحو المصالحة الوطنية الشاملة.

وإن النهوض بمختلف البرامج السكنية والتي تطرق لها برنامجكم وفق سياسة تهدف إلى محو العجز المسجل خلال السنين الماضية لهو هدف سام يتطلب تضافر الجهود، غير أن مجال التهيئة في الأحياء والتجزئات السكنية التي أشترتم إليها، يبقى يشكل تأخراً فظيماً يلزم الحكومة التكفل به، لعجز الجماعات المحلية عنه ويشكل مصدر قلق عند الكثيرين الذين كانوا ضحية فساد إداري أو غير ذلك.

وتجدد الإشارة إلى إدراج الحفاظ على البيئة في برنامجكم كاهتمام أساسي ينطبق على تنفيذ النصوص الصادرة فيه ويحاول التقليل من عوامل التلوث المتنوعة، حيث تعتبر إزالة المواد السامة في بعض المناطق من الوطن واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها انشغالا وطنياً يجب تكثيف البحث لإزالتها.

إن مطلب التقسيم الإداري الذي أصبح ملحا وضروريا يدفعنا إلى مراعاة مقاييس الأولوية وتوفير الأجواء الملائمة وتحضير الإمكانيات الضرورية وإن التسريع بتعديل قانون الولاية والبلدية يفرض حتماً إلى ديناميكية خاصة قد تترجم الإصلاحات نحو الأحسن والأجدي وتمكن من تجاوز الانسداد والتعفن الحاصل في الجماعات المحلية.

ولا يسعنا في حركة مجتمع السلم إلا أن نثمن مسعى الحوار الذي باشرته الحكومة حول منطقة القبائل التي هي جزء لا يتجزأ من الوحدة

ويعيشها المواطن وذلك في جميع المجالات كما هو وارد في أبوابه وفصوله إن لم أقل برنامجا جمع فأوعى وأنه عكس بالفعل وما جاء في برنامج فخامة رئيس الجمهورية أثناء الحملة الانتخابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إننا نعتقد في حزب جبهة التحرير الوطني اعتقادا جازما بأن تطبيق برنامجكم يحتاج إلى طاقات وقدرات وطنية مخصصة انطلاقا من قناعاتنا بأن البرنامج ليس أموالا ولا مشاريع ولا مخططات فحسب بل هو رجال ونساء يفترض فيهم وفيهن جميعا أن يكون على رأسهم تاج مضمونه المصادقية، مضمونة جملة من الفضائل، مضمونه الإخلاص ونعتقد أن هذا لن يتحقق إلا إذا كان جميع أعوان الدولة في مختلف المؤسسات يتحلون بالمثل والأخلاق السامية ناذرين أنفسهم للعمل دون هواده من أجل تحقيق المصلحة العليا للبلاد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ما يعيشه شعبنا من اضطرابات اجتماعية هنا وهناك يبين بكل جلاء مدى ثقل المسؤولية التي تتحملونها وطاقمكم الوزاري من أجل التخفيف من حدة هذه الاضطرابات والمعاناة ولعل من بين الأولويات التي تضمنها برنامجكم المصالحة الوطنية كما أسلفت التي تعتبر حجر الزاوية في بناء المجتمع برمته لاسيما وأن بعض الآليات متوفرة أكثر من أي وقت مضى تحتاج فقط في نظرنا إلى الاستغلال العقلاني والرشاد، وكيف لا السيد المحترم، السيدات والسادة ونحن نقرأ في التاريخ القديم ويخاطبنا القرآن الكريم أن القرشيين أو العرب في الجاهلية كانوا يعبدون رب الكعبة لعنصرين إثنين ألا وهما الاقتصاد والأمن «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف».

السيد رئيس الحكومة الفاضل، أنتم تعلمون جيدا أن نجاح أي حكم يجب أن يخضع في مجمله إلى مقولة معروفة «العدل أساس الملك»

يشرفني باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني أن أتقدم بتحية خالصة إلى الشعب الجزائري الذي برهن مرة أخرى من خلال انتخابات الثامن أفريل من السنة الجارية، قلت برهن على وحدته وتماسكه وتلاحمه ووطنيته واضعا بذلك حدا نهائيا لكل المشككين في عبقريته ونضجه وحسه المدني كما لا يفوتني أن أحيي التحالف الرئاسي المشكل من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم الذي اعتبره طفرة سياسية قوية على درب الديمقراطية.

وفي هذا المقام أود أن أتقدم أيضا باسم زملائي في المجموعة البرلمانية لحزبنا بالتهاني الحارة إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على فوزه في انتخابات الثامن أفريل المنصرم، متمنيا له كل التوفيق والنجاح في أداء مهامه الشاقة والتي لا يخفى على أحد من أنها تحتاج إلى دعم وسند قوي من قبل كل المؤسسات وفاء وتحقيقا لتطلعات شعبنا الذي يتوق إلى العدل والمساواة وإلى تجسيد دولة الحق والقانون، كما يتوق أيضا إلى سلم دائم وإلى استقرار شامل، ومن هذا المنظور فإن الأولوية التي تصدرها برنامجكم السيد رئيس الحكومة المحترم، وهي المصالحة الوطنية لها أكثر من دلالة وبعد عميق وهي الأولوية التي يجب أن يتجند حولها الجميع.

وفي هذا المضمار أود باسم المجموعة البرلمانية لحزبنا أن أؤكد على ضرورة وضع آليات فعالة تتوج بإجراءات صارمة بغية التطبيق الفعلي والتجسيد الميداني للمصالحة الوطنية التي أعطت لبرنامج رئيس الجمهورية الدعامة القوية والتي كانت إحدى المحاور الأساسية التي تجاوب معها الشعب بنسبة مئوية فائقة جدا.

السيد رئيس الحكومة الفاضل، إن البرنامج الذي هو بين أيدينا طموح جدا وقد أجاب على الكثير من الانشغالات والاهتمامات التي يطرحها

ومن هنا يمكننا أن نجيب على الكثير من التساؤلات المطروحة على الساحة الوطنية وأود أن أتوقف عند سؤال له أكثر من دلالة «لماذا غابت أو تقلصت الثقة بين الحاكم والمحكوم»؟ خاصة خلال العقدين الماضيين، أولاً ترون أن هذا الانقسام سببه قطع الجسور بين الحاكم والمحكوم؟ أم هو الظلم والاحتكار والاحتقار والتعسف في استعمال السلطة؟ أم هو أزمة أخلاقية وثقافية؟

ومن هنا وجب التفكير في إعادة النظر في السياسات المتبعة منذ زمن مضى والتي أدت بالبلاد والعباد إلى التهلكة، وفي هذا المضمار فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نعتقد جازمين بأن الحوار والتشاور هما الكفيلان بحل العديد من المعضلات والمشاكل القائمة في بلادنا.

وفي هذا السياق يجدر بنا وبكل صدق أن ندعو حكومتكم إلى اتخاذ تدابير من شأنها دراسة ومعالجة كل القضايا العالقة التي ترتبت عن العقدين الماضيين خاصة العقد الأخير، وفي نفس الإطار فنحن نرى أن مشكلة القبائل التي طال عمرها سنوات أن الأوان لكي يعمل الجميع ويساعد على وضع حل نهائي لهذه القضية التي أثرت على الحياة العامة لوطننا، ومن هذا المنطلق فإننا نسجل بكل صدق مساعيكم الصادقة في هذا المجال ولنا أمل وطيء في رشادكم وسداد خطاكم أن تتوصلوا إلى غلق هذا الملف بصورة نهائية بما يخدم مصالح سكان المنطقة بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن برنامجكم الذي أعطى مكانة خاصة لقضايا الشباب يجب أن ترافقه بصورة ملحوظة تدابير من شأنها تخفيف وتبسيط الإجراءات المتعلقة بدعم الشباب لاسيما منها ما تعلق بالدعم والقروض خاصة على مستوى المؤسسات المالية التي يلاحظ بشأنها نوع من التماطل والتسويف إن لم

نقل الإجراءات المعقدة.

وفي مجال الصحة العمومية، فإن هذا القطاع يحتاج إلى مراجعة شاملة من حيث الخدمات الصحية على مستوى القطاع العمومي خاصة في الجزائر العميقة، بحيث أن الهياكل التي كانت قائمة في معظمها قد تعرضت إلى الإلتلاف جراء ما عرفناه وعشناه أثناء السنوات الفارطة وما يقال عن هذا القطاع يقال أيضا عن قطاع التعليم في المناطق النائية ويقال أيضا عن النقل وكل المرافق الضرورية لحياة الإنسان الجزائري الذي يعيش الألفية الثالثة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن رصد الأموال لمشاريع تنموية لا يكفي وحده إذالم تكن هناك رقابة قبلية وبعديّة لجميع المشاريع سواء كانت في شكل مخططات تنموية بلدية أو مشاريع قطاعية أو مشاريع وطنية بحيث نسجل في هذا المجال قلة المتابعة الميدانية مما جعل بعض المشاريع تعرف تأخرا كبيرا في الإنجاز ناهيك عن الجانب التقني والمعايير التي ينبغي أن يكون عليها المشروع أعطي مثلا عن بعض الطرق الوطنية التي لا تتوفر على أدنى المعايير كونها طرقا وطنية وهناك مشاريع أخرى قد يعرف مسؤول القطاع وضعها أكثر من غيره.

وفي مجال المياه الصالحة للشرب، فإن معظم المدن تفتقر إلى هذه المادة بكمية معقولة ولقد ورد في برنامجكم بناء سدود على مستوى بعض الولايات. وفي هذا المضمار أسجل ملاحظة أن هناك تأخرا كبيرا في بعض المشاريع بحيث نجد أن فترة الدراسات التقنية قد تنتهي ويبقى المشروع في انتظار التسجيل النهائي للإنجاز إلى وقت طويل ولنا أمثلة على ذلك.

وفي المجال السياحي، أنتم تعلمون سيادة رئيس الحكومة المحترم أن بلادنا تتوفر على شواطئ تقدر بـ 1200 كلم لكن استغلالها ضعيف جدا خاصة على مستوى بعض ولايات الوطن التي بها شواطئ عذرية وعلى الرغم مما سجل في مجال الاستثمار السياحي فمعظم المشاريع

قاموا سيقومون به دوما دفاعا وذودا عن
السيادة الوطنية وفقا لما أقره الدستور.

السيد رئيس الحكومة الفاضل، نظرا لما سبق
قوله أود أن أسجل المقترحات التالية:

- دعم الرقابة وتفعيلها على جميع المستويات.
- فسح المجال أمام المجالس المنتخبة البلدية
والولائية في إطار التنمية المحلية والأخذ بعين
الاعتبار آراءهم التي تتماشى والمعايير التقنية
للمشروع فللبلدية صلاحيات وسلطات ولها ع
قد مدني مع الشعب، يجب أن تعطى لها كل
الصلاحيات ونرفع عنها جزءا من الوصاية
المفرطة.

- إعطاء العناية أكثر بغية التكفل بالأشخاص
المتشردين. ويؤسفني جدا سيداتي سادتي أن
أرى في جزائرننا اليوم ونحن نعيش 2004 في
شوارع زيغوت يوسف عائلات مشردة تنام تحت
المطر والبرد، مادور البلديات، مادور الهيئات
المسؤولة في هذا المجال، من العار جدا أن تجد
أطفالا وأبناء ونساء متشردين في الشوارع ولذا
أرى سيدي رئيس الحكومة المحترم أنه من باب
الإنسانية ومن باب المساواة ومن باب العدل أن
ننظر لهؤلاء الأشخاص بعين الرحمة وبعين الشفقة.

- محاربة الآفات الاجتماعية ووضع آليات جد
فعالة للحد من هذه الظاهرة المستفحلة.

- الاعتناء بالمحيط الذي يعرف تدهورا
ملحوظا من حيث البيئة، يقول ربنا (ظهر الفساد
في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم
بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) ظهر الفساد
في البر والبحر، تلوث في كثير من المدن وفي
كثير من مناطقنا.

- دعم السياحة الجبلية بتحفيظات مادية من
شأنها تطوير نمط السياحة.

- الاعتناء بالسياحة في جنوبنا ووضع قواعد
وآليات من شأنها جلب السواح.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني وذلك
بوضع آليات وميكانزمات من شأنها تبسيط
الإجراءات الإدارية والقانونية وتنشيط الملفات

لم تر النور منذ سنوات خلت خاصة ونحن اليوم
نحيا أو نعيش أوضاعا أمنية لأبأس بها ولم يعد
هناك عائق للتدرب بمشاكل الأمن وهذا طبعا
يعود إلى ما أسفر عنه قانون الوثام المدني الذي
سوف يتوج كما هو وارد في برنامجكم
بمصالحة وطنية تمكن البلاد والعباد من العيش
في كنف السلم والاطمئنان وفي ظل دولة الحق
والقانون.

وفي مجال الثقافة، إسمحو لي السيد رئيس
الحكومة المحترم، أن أبدي وجهة نظرنا حول
هذا القطاع الحيوي الذي بإمكانه أن يشكل سدا
منيعا أمام الكثير من الانحرافات الاجتماعية
خاصة في عالم الشباب، لكن أسجل بكل أسف
أن نشاط هذا القطاع يتسم بالظرفية ويكاد يكون
منعدما في كثير من مناطق البلاد.

لذا نرى أنه بات من الضروري إعطاء العناية
الفائقة لهذا القطاع والتكفل به ماديا ومعنويا
ووضع برامج ذات الديمومة تكون هادفة وبعيدة
عن الفلكورية بمعناها السلبي.

وفي مجال الرياضة، نسجل السيد رئيس
الحكومة المحترم، أن هناك تباينا كبيرا بين
منطقة وأخرى إن لم أقل بين مدينة وأخرى لا
سيما وأنتم تدركون جيدا أن الرياضة عمل
وقائي وصحي لشبابنا الذي يشكل نسبة مئوية
عالية من مجتمعنا. إن هذه الطاقة البشرية
الهائلة إذا لم يعتن بها عناية خاصة أخشى أن
تنعكس أوضاعها المزرية بأشياء جد سلبية على
المجتمع وما النسبة الفارطة للطفولة الجانحة
إلا دليل قاطع على ما أقول. الطفولة الجانحة
نسبة مهولة وخطيرة في مجتمعنا، المخدرات
نزلت إلى الإكماليات ولعلها تصل إلى الابتدائيات.

وفي مجال ما ورد في الباب الخامس بشأن
تحديث القدرة الدفاعية الوطنية، فإننا نثمن ما
جاء به برنامجكم لعصرنة وتعزيز قواتنا
المسلحة بجميع أنواعها الدفاعية مغتمين هذه
السانحة لتقديم تحية خاصة وخاصة إلى أفراد
الجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن لما

العالقة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بجاليتنا في المهجر أود باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبة التحرير الوطني أن أحيي إخواننا المغتربين الذين كانوا ومازلوا على موعد دائم مع جميع المحطات التي عرفتها وستعرفها بلادهم مساهمة منهم في استكمال بناء صرح دولتهم، وما مشاركتهم الأخيرة في استحقاقات الثامن أفريل الفارط إلا برهان ساطع على مدى تعلقهم بوطنهم الأم فتحية لهؤلاء.

وفي مجال علاقتنا الخارجية فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نرى تعزيز ودعم روابط الصداقة والتعاون في إطار بناء صرح الاتحاد المغربي وتفعيله لاسيما ونحن نعيش عصر التكتلات.

وفي نفس السياق يجب العمل على تعزيز التعاون والتشاور بين الأقطار العربية التي لها قواسم مشتركة في كثير من المجالات. كما ندعو إلى تنشيط وتفعيل الاتحاد الإفريقي الذي يشكل لبنة قوية في بناء صرح إفريقيا قاطبة.

وفي هذا المضمار، نثمن الجهود المبذولة من قبل فخامة رئيس الجمهورية الذي مافتى يبذل قصارى جهده من أجل إنعاش اقتصاد إفريقيا وتفعيل العلاقات بين الشمال والجنوب.

وبشأن ما تعيشه الساحة العربية من اعتداءات وعدوان في كل من العراق وفلسطين فإننا نسجل بكل أسف ما يحدث من دمار وخراب أمام مرأى ومسمع الرأي العام الدولي الذي نناشده للتدخل لوقف هذا العدوان وتحكيم ما أقرته الهيئات الأممية خدمة لصالح الشعوب المظلومة.

وبشأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فإننا نثمن كل الجهود المبذولة في هذا الإطار مؤكداً على شراكة هادفة وذات مردودية.

وأخيراً أهنتكم سيادة رئيس الحكومة وطاقمكم المحترم على الثقة التي وضعت في شخصكم وفي حكومتكم الموقرة من قبل فخامة رئيس

الجمهورية.

وفقكم الله وسدد خطاكم، وأفتح قوسا لكي أقدم لكم تهاني الخالصة على شجاعتكم التي ظهرت جلية أثناء ردكم أو أثناء المدخل الذي تقدمتم به أمام المجلس الشعبي الوطني فقد كنتم بحق على شجاعة كاملة من حيث فضح السراق والسارقين، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان الذي ألقى كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني والكلمة الآن للسيد محمد بوخالفة ليلقي كلمة المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي.

السيد محمد بوخالفة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، سيداتي سادتي.

سيدي الرئيس، بعد تدخل زميلي بهذه اللغة القوية والمحتوى الذي يجعلني أراجع تدخله وربحا للوقت أؤيده في كثير من النقاط وسأتناول الكلمة في بعض الأمور التي أتحدث عنها باسم الكتلة البرلمانية للثلاث الرئاسي وأؤكد عليها.

في لقاء خاص بدراسة مشروع برنامج الحكومة تناولناه بكل جوانبه السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وقد وصلنا في النهاية إلى دعمه والموافقة التامة عليه.

تبقى بعض التساؤلات ومن بين الأسئلة التي تكررت هي هل هذه الحكومة في مستوى تنفيذ هذا المشروع الطموح للشعب الجزائري؟ وتوصلنا كذلك إلى أن الإرادة السياسية موجودة وبوجودها كل الأشياء ممكنة وهذا نظرا للمحطة التاريخية لانتخاب رئيس الجمهورية وتجديد

(Un pacte économique et social من أجل أن يكون engageant les trois partis pour pouvoir éviter les grises futures). إنها أموال كثيرة ستدار في البلاد وتكون أزمات وصراعات طبقية أظن، ولهذا يجب أن يراعى هذا الجانب.

لدينا موضوع تكلمنا عليه كثيرا وقد رفع السيد رئيس الحكومة أخيرا قضية «الخليفة»، لقد قلقت من قضية «الخليفة» ليس من باب الكمية المالية التي سرقها للجزائر ولكن السؤال الذي لم أجد له جوابا هو (C'est la corruption passive qu'il a pu utiliser et les cadres ont marché) هذا عيب في حق مسؤولين يقبلون هذا الوضع ويمالئونهم، أبناء مسؤولين استفادوا من منح التعليم وهو الذي تكلف بتسديد الفاتورات، ومسؤولون يوظفون أبناءهم ونساءهم عند هذا الشخص، «يوظفون» عبارة كبيرة! بل إنهم يتقاضون أجورا! هذه قضية «الخليفة» ظهرت لكبر حجمها وهناك من القضايا ما يفوقها، فقضايا من هذا النوع كثيرة، وأطلب على الأقل أن تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة للحد من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، فيمكن أن تستفيد الجزائر نسبيا من السرقة الداخلية! فتستعمل بطرق معروفة، وعلى هذا الأساس نرى الولايات المتحدة وبعض الدول الكثيرة تقر في قوانينها منع أي مواطن مقيم بالخارج فتح أي حساب بنكي إلا بإعلام الخزينة أو وزارة المالية في بلده، فهل نحن أكثر ليبرالية من أمريكا؟ أم نحن أكثر ليبرالية من دول أخرى؟ لماذا لا تطبق مثل هذه القوانين بالرغم من أنها قد تم اقتراحها منذ 20 عشرين سنة ولكن لم تؤخذ بعين الاعتبار، أدنى شيء أن نبدأ في الإجراءات التي تكون الثقة في وسط المواطنين، الثقة التي تسمح أن تكون هذه التنمية مبنية على الحلال.

وفي النهاية أخشى الإطالة سيدي الرئيس، إنها مواضيع كثيرة، أبارك وأهنئ السيد رئيس الحكومة والطاقم المرافق له ولدي كل الثقة

الشعب الجزائري وكل القوى الحية من أجل انتصار هذه العملية التاريخية بالنسبة للجزائر، إنها مرحلة نوعية تجعلنا نكون أملا كبيرا في أمتنا. هناك التزامات خاصة تظهر للبعض أنه يصعب تنفيذها أو تجسيدها.

إن التخلف في قطاعات مختلفة في الجزائر ليس وليد اليوم يرجع الأمر في ذلك لأسباب تاريخية، فقد ورثنا هذه البلاد - كما جاء به السيد الطاهر زبيري - وفكرنا في ماضيها وفكرنا بالخصوص في الوضعية التي عشناها وبالنسبة لإرث 1962 فإننا نلمس تطور الجزائر حاليا رغم أن الجيل الحالي يعتبر أن المجهودات التي بذلت قليلة، هذا يجعلنا من ناحية التثقيف السياسي وعندما نتكلم عن ماضيها نتكلم عمّا ورثناه من صعوبات عشناها، وكل ما قمنا به من إنجازات كانت كبيرة.

في وقت مضى كان كل المواطنين الجزائريين يفخرون بتدشين مصنع أو بشق طريق على الأقل مرة في الشهر أو ببناء ما يسمى بالجامعة أو مدرسة، فقد كنا نعيش ورأسنا مرفوع أمام الغير، وصلنا الآن إلى حد اعتبار أنفسنا متأخرين ومتخلفين، أنا أقول إن انعدام الثقة بين المواطن والسلطات الموجودة في الدولة وليست الدولة ذو أسباب كثيرة وككل المجتمعات فلسنا مجتمع ملائكة، ولكن لا بد على السلطات المعنية أن تقوم بدورها في كل المجالات - لا أطيل عليكم الكلام - أتساءل ما الذي جعل الجزائر تصل إلى ما هي عليه اليوم؟ وخاصة المراحل المؤلمة التي عشناها؟ أقول إنه في كل الحالات تحتاج المجتمعات دائما إلى دولة قوية، دولة القانون وكذلك الدولة التي تحمي القانون.

بعض المظاهر التي عشناها كلنا فيما يخص الرشوة دون أن أكرر الحديث عنها إلى أن يحين وقت ذلك فنتكلم عليها بعمق.

أقول، بالنسبة للاستثمارات المزمعة في السنوات المقبلة، سوف تكون تطورات ونزاعات اجتماعية، ومطلوب من الحكم أن يناضل ويعمل

العوامل التي تمكنه من توفير أسس النجاح وبلوغ الأهداف التي يتوخاها في إعادة بناء دولة قوية معتمدة على تجنيد واسع لقوى المجتمع المختلفة بفعل إشراكها الكامل في عملية التنمية الشاملة وفي ظل العدالة الاجتماعية الحقيقية والتضامن الوطني الفعال.

سيدي الرئيس، لقد تصدر مشروع البرنامج الذي بين أيدينا مصطلح بسيط وعميق في آن واحد ألا وهو المصالحة الوطنية، ومن المفيد التذكير بعظمة شعبنا في تمسكه القوي بموروثه الحضاري والثقافي الضارب بجذوره في أعماق تاريخنا المجيد الحافل بالتجارب والعبر خلال كفاحه الميرير ضد كل قوى الهيمنة والاحتلال المتعاقبة على أرضنا الحبيبة، هذه العبر والتجارب التي امتزجت بشكل كلي بمضمون ديننا الحنيف فكانت منظومة القيم الأصيلة التي من بينها التسامح والمصالحة، وتلك تمثل قمة الحكمة والبصيرة التي يمتلكها هذا الشعب وبها استطاع أن يتغلب على الصعوبات والظروف الخطيرة التي يتعرض لها في كل زمان.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة، إخواني، أخواتي، كما لا أنسى أن أتقدم بتحية تقدير وعرفان لطاقم الحكومة الموقرة باعتبارهم من أبناء هذا الشعب ولكونهم استطاعوا في هذا المشروع أن يوفقوا في الاستجابة والفهم الدقيق للشعور العام لأغلبية شعبنا خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة الذي يحمل في طياته رسالة واضحة وصادقة عنوانها: المصالحة الوطنية، وكما يقول رئيس الحكومة «الهناء» فالشعب يطلب الهناء، قال أبائنا قديما «الهناء» يغلب «الغنى» لكن أبناءنا يرغبون في الإثنين «الهناء» أي العافية و«الغنى» في بلادهم إذن التحديات كبيرة والآمال أكبر، وهنا أفتح قوسا لأشكر فخامة رئيس الجمهورية على الدعم الذي قدمه للشباب وفتح المجال أمامهم بتفعيل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعلى إعطاء الفرصة للبطالين

بنجاحهم في هذه المهمة، وقد قاموا في السنوات الأخيرة الماضية بمهام كثيرة وكبيرة ومن بين ذلك معالجة ملف الزلزال الذي دمر نواحي العاصمة وبومرداس فإنني أنوه بالمهمة التي قامت بها الحكومة على أحسن وجه. شكرا للجميع وأتمنى التوفيق لحكومتنا وأتمنى النجاح للأمة الجزائرية ككل وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوخالفة الذي ارتجل كلمة المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي والكلمة الآن للسيد صديق شهاب، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي ليلقي كلمة المجموعة.

السيد صديق شهاب: شكرا سيدي الرئيس. في الحقيقة، أقول إنني لا أختلف كثيرا مع تدخل إخواني ممثلي أحزاب التحالف ولكن مادام كل واحد أدلى بدلوه فلا مانع أن أدلي بدلوي أنا كذلك وأبدأ سيدي الرئيس بعنصر أساسي من المصالحة الوطنية وهي المصالحة مع الذات. وأقول «باسم الله أهديت وعلى النبي صليت وعلى سيدي عبد الرحمن عساس هذه البلاد ناديت». (تصفيق)

إذن سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة الموقر، المحترم معالي الوزراء المحترمين، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمين باسم زملائي أعضاء المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أقدم قراءتنا المتواضعة لمشروع برنامج الحكومة راجيا من الله أن نوفق في إعطائه ما يستحق من الإلمام بكل محتواه الثري وفي تزويده بما نراه صائبا من الأفكار والمقترحات البناءة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة الفاضل، إن هذا البرنامج نراه يرتكز فعلا على أهم

المتراوحة أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة أن يستفيدوا من إنشاء شركات؛ إذن أشجع بدوري الحكومة في مواصلة هذه الإلتفاتة وتدخّل على هذه الآلية أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية لكي يظل أمل الشباب الجزائري كبيرا في دولته.

إذن سيدي الرئيس، ومن المؤكد أن الجميع متيقن معنا على أن هذا البرنامج الثري في محاوره وتفصيله ينطلق من تشريح دقيق لمختلف الأوضاع السائدة في بلادنا في جميع الميادين، وعلى كل الأصعدة، فهو يقدم تشخيصا وعلاجا للمعضلة انطلاقا من الأسباب لا من النتائج، ولهذا يمكن القول إنه - وبصراحة - لأول مرة منذ بداية المأساة الوطنية إلى يومنا هذا، تقدم مقاربة واقعية وموضوعية لحل المعضلة، بعد كثير من المقاربات التي لا يمكن أن ننقص من قيمتها لكونها تخضع للظروف التي تحيط بها، بل تشكل بتواليها وتطورها مقدمات وعوامل لإنضاج المرحلة وإنجاح هذا المشروع، وتوفير المناخ الملائم للحالة السيكولوجية العامة للمجتمع أولا ثم تأتي تطورات الوضع الاقتصادي والمالي بصفة خاصة ثانيا، وهذا بفعل جهود فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال العهدة الأولى من رئاسته.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، إخواني، أخواتي، فبرنامج التقويم الوطني والإصلاحات الاقتصادية، وقانون الرحمة ثم الوثام المدني، وجهود الجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن وكل الوطنيين المخلصين من (GLD) ورجال الدفاع الذاتي والحرس البلدي (تصفيق) كانت أهم العوامل المساعدة على بلوغ المرحلة الحالية من استعادة الاستقرار والأمن، وبداية الإنعاش الاقتصادي وتطوير الأوضاع الاجتماعية المختلفة التي سمحت ببزوغ الأمل واستعادة السلم الاجتماعي والمدني اللذان هما أسان فعليان لانطلاقة حقيقية لتنمية مستدامة.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،
إخواني أخواتي،

فالمرحلة إذن بما اكتسبته من عناصر القوة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة تفرض علينا الاجتهاد لتفعيل كل الإمكانيات والوسائل التي من شأنها تحقيق وثبة قوية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية، وثبة من شأنها أن تدفع بالبلاد إلى وضعية مريحة تجعلها قادرة على التكيف مع مختلف الأوضاع التي تفرضها العولمة وأن تفي بالتزاماتها وخاصة تلك المتمثلة في بداية تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة، وتخفيف - سيدي رئيس الحكومة - الانعكاسات المختلفة لهاتين الاتفاقيتين على أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

إن مشروع البرنامج الذي بين أيدينا نراه يقدم المصالحة الوطنية على أنها غاية بحد ذاتها ونحن كذلك نرى أنها غاية فعلا للمرحلة الراهنة ولكنها أيضا الوسيلة ووسيلة مثلى لاستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والدائمة والمتوازنة، ذلك أن أي مشروع تنموي كما تعرفون يتطلب أول ما يتطلب وجود إجماع وطني حوله أو على الأقل يحظى بموافقة الأغلبية من المجتمع عليه.

سيدي الرئيس المحترم، سيدي رئيس الحكومة، زملائي، زميلاتي إن هذا المشروع بما اعتمده من آليات لتجسيده الميداني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، يغني في الحقيقة عن كل تعليق ولكن من باب الإسهام والمشاركة في إثرائه نرى من الواجب تبيين محتواه وتحية القائمين بصياغته ووضعه ولكن كذلك بالتأكيد على وجوب الإسراع إيجاد بعض الآليات والوسائل الممكنة لتجسيده، ومن بينها:

1 - ضرورة اعتماد الحوار في كل الحالات كأسلوب حضاري لمعالجة مختلف الملفات

المطروحة على الساحة الوطنية.

مواصلة المسعى لحل أزمة منطقة القبائل على أسس أرضية القصر.

2 - ضرورة فتح حوار مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالجانب الاجتماعي المتمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص للوصول إلى تجسيد العقد الاجتماعي الذي نرى - سيدي الرئيس - فيه أحد العناصر الصلبة لتجسيد المصالحة الوطنية.

3 - السعي لوضع آليات لاستعادة روح المواطنة والشعور المدني وإعادة الاعتبار للقيم وأخلاق تسيير الشؤون العمومية في جميع مؤسسات الدولة، وتفعيل مختلف مؤسسات المحاسبة والرقابة والضبط لمكافحة كل أنواع الفساد والرشوة ومختلف الآفات الاجتماعية التي أضرت بالعلاقة بين المواطن والدولة.

4 - التطوير المستمر للعمل المشترك داخل التحالف الرئاسي لتحقيق الأهداف المسطرة له كأساس لبناء عقائدي وفكري منسجم كل الانسجام مع المبادئ والقيم التي نادى بها بيان أول نوفمبر باعتباره المرجع السياسي والإيديولوجي لكل التشكيلات السياسية الثلاث وهذا من شأنه أن يعيد ترميم التيار الوطني الجامع والقادر على الحفاظ على الأغلبية من المجتمع وإشعاع الروح الوطنية في نفوس الشباب والأجيال الصاعدة.

5 - مواصلة - وبكل حزم وإرادة - استكمال الورشات الكبرى المتمثلة في إصلاح المنظومة التربوية، وإصلاح العدالة وإصلاح سير هيكل الدولة وما إلى ذلك من الإصلاحات التي تليها وجوبا.

6 - الإسراع في عملية تفعيل الإصلاحات الاقتصادية وخاصة منها ما يتعلق بملفات الخصخصة والاستثمار، وإصلاح المنظومة المصرفية لجعلها تستجيب لحاجيات التنمية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

قضية أخرى نود أن تحظى باهتمام الحكومة تتعلق بالميدان الثقافي الذي يجب أن تولى له عناية خاصة لرفع مستواه الحالي المتمثل في التنشيط والترفيه إلى مستوى منتج ذي مردود اقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالإنتاج السمعي البصري وصناعة الكتاب.

أما في الميدان الاجتماعي وهو أهم الميادين - سيدي رئيس الحكومة - التي لها صلة وثيقة بتحريك ديناميكية التنمية والسلم الاجتماعي الذي هو أهم أسس تفعيلها فنحن نرى زيادة على ما احتواه هذا المشروع ضرورة الإسراع بإعادة النظر في قانون الأسرة، بما يتماشى ومضمون ديننا الحنيف والقيم الإنسانية وروح العصر، كما يجب التذكير بوجوب تطوير القدرة الشرائية للمواطنين ومحاربة الفقر وكل الآفات الاجتماعية التي تساهم بشكل خطير في تفكيك نسيج الأسرة والمجتمع معا.

سيداتي، سادتي،

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

في الأخير لا يسعني إلا أن أكرر جزيل شكري لواضعي هذا البرنامج وعلى رأسهم دولة السيد رئيس الحكومة ولكل الحضور على حسن الإصغاء، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: ويبقى النقاش مفتوحا لأن الجزء الأول منه قد تم من خلال ما أدلى به السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرين وسوف يتواصل غدا إن شاء الله عندما نستمع إلى رد السيد رئيس الحكومة ليسلط مزيدا من الضوء على ما تمت إثارته في هذه القاعة وربما حتى خارج هذه القاعة. أشكركم جميعا على مساهمتم في النقاش أفرادا وعائلات سياسية، سوف نواصل أشغالنا زوالا إذ سنناقش نصين

قانونيين هما نص القانون المتعلق بالتقييس ونص القانون المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية. أما في الغد فسنلتقي على الساعة العاشرة صباحا للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على أسئلة وانشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس وبعدها سوف نحدد الموقف من النصوص القانونية الثلاثة المقدمة لنا.

أشركم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة والأربعين بعد منتصف النهار.

ملحق

تدخلات مكتوبة لأعضاء مجلس الأمة
خاصة بالمناقشة العامة حول برنامج الحكومة

1) تدخل مكتوب للسيد محي الدين عميمور

بسم الله، دولة رئيس مجلس الأمة،

دولة رئيس الحكومة،

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة أعضاء مجلس الأمة،

أعرف أن جرعة التدخلات هذه المرة كانت دسمة وغزيرة ومتنوعة، وأعترف أنني قررت التدخل في آخر لحظة، بعد أن عاد إلي صوتي بشكل جزئي لأنني أحسست بأنني لم أسمع بعض ما كنت أحب سماعه، ولعله منه ما قيل أثناء فراري من القاعة وقبل عودتي إليها.

وثلاثة مواقف أحب أن أسجلها.

الموقف الأول: تحية تقدير شخصي لأحمد

أويحيى، الذي تابعت مسيرته منذ عقود، وأسجل أنه تحمل في السنوات الماضية عبئا تنوء بحمله الجبال الرواسي، وكان دائما ومازال رمزا للوفاء والتفاني وللنشاط والكفاءة، وهي صفات يعز اجتماعها في شخص واحد في وقت واحد.

وليس من عادتي أن أمدح مسؤولا أيا كان، ولعلي أختلف مع رئيس الحكومة في بعض ما يراه وربما التقيت معه في تهمين الكثير مما ينجزه، لكنني رأيت بموقفه هذا أن أؤكد إيماني بأن الشجاعة تعني الجهر بالحق، وكلمة الحق ليست بالضرورة نقدا قاسيا أو انتقادا مريرا، بل إن من صور الشجاعة أن يواجه المرء ضعفه الإنساني أو محيطه البشري الذي قد يصور له أن كلمة خير تُقال هي مجاملة قد تقترب من النفاق، خصوصا إذا تعلق الأمر بمسؤول عالي المقام.

ولعل مصدر شجاعتي إدراكي بأن مستقبلنا ورائي، وأن العمر لو تدري قصير، مابقي لي من

شهور وربما من أيام لا تسمح لي بأن أطمع من متاع الدنيا في شيء أو أسعى إلى شيء أو أخاف من شيء، تماما كما قال الطاهر الزبيري وأتذكر كلمات عباس العقاد تقول:

"الناس تعودوا ممن يسمونهم بالكتاب المنصفين أن يحبذوا وينقدوا، وأن يقرنوا بين الثناء واللام، وينقلبوا من كل حسنة إلى عيب يكافئها، ويشفعوا كل فضيلة بنقيصة تعادلها، فإن لم يفعلوا ذلك فهم إذن مظنة المغالاة والتحيز والنفاق".

ويعطي العقاد مثل الملك الذي تحاكم إلى قاضيه مع بعض السوقة "الرعاغ"، وأمام الناس حكم القاضي للرعاغ بغير الحق ليغنم سمعة الشجاعة والعدل في محاسبة الملوك.

وعزله الملك، لأنه مارس الظلم وابتغى الرياء بظلمه. وكان الملك أعدل عادل لأنه أنصف وهو مستهدف لتهمة الظلم، وقاضيه قد ظلم وهو يرائي بالإنصاف.

وتذكرون بأنني حذرت يوما بأن أمة تسيء إلى أفضل أبنائها وتأكل حقوقهم، المادية أو المعنوية، تكون يوما فريسة لأسوأ الأبناء، ممن يأكلونها إذا جف منها الضرع ويبيعونها عظاما وجلدا للأعداء، ولعل ما عانيناه يكون فرصة للتأمل..

الموقف الثاني: لقد صادقت على أكثر من برنامج حكومة، وساهمت في إعداد بعضها، وكنت أحس بأن شيئا رئيسيا كان ينقصها جميعا، وهو تأكيد البديهية التي تجعل الضمان الوحيد لتحقيق البرامج التنموية وديمومتها لمصلحة كل الشرائح الاجتماعية بكل أبعادها

نوفمبر المجيدة، وأنا أرى بأن هذه الذكرى الخالدة يجب أن تدرج في الانطلاقة الواعدة للجزائر الجديدة. وأنا حزين لأنني لم أسمع عن جهد عملي جماعي يجري استعدادا لتلك الذكرى، التي لا أراها حكرا على وزارة بعينها، خصوصا وأن العد العكسي بدأ منذ شهور وشهور، ولن ينقذ الأمر إلا موقف أعلى من الوزارات.

ولقد قضيت ليالي طويلة وأنا أحس بطيف شهيد، ليس له قبر يزار، يطوف حولي، ويقرع أجراسا تخنق كل صوت وتسحق كل حركة. وكنت أتساءل وأشرككم معي في التساؤل: كيف نجعل من العام الخمسين للثورة عيدا جديدا للاستقلال؟ وكيف نجعل منه ميلادا جديدا للأمل في عالم عربي يتنفس الإحباط، بعدما عرفته جنين، وما عرف عن سجن «أبو غريب».

وتدقُّ الأجراس من جديد.

شهيدٌ ليس له قبر يُزار...

يدقُّ الأجراس من جديد..

هل تسمعون؟

إنه يدقُّ الأجراس من جديد.

وويلٌ لأمة لا تسمع صوت شهدائها.

وويلٌ لأمة تنسى تضحيات الشهداء.

وهذا دور الجميع.

هو احترام هيبة الدولة، وحماية معالمها السيادية، كل معالمها، مؤسسات وأفرادا ورموزا، وهذه مسؤولية الجميع.

وهناك من يجعل من قطر شقيق غير نفطي قدوة يحتذى بها، وسأكتفي بأن أسأله عما يمكن أن يصيب مواطننا هناك لايحترم شرطي المرور أو ممثل البلدية أو جندي الحرس الوطني.

ولن أتحدث عن العلم أو النشيد أو مؤسسات الدولة السيادية، ولن أتحدث عن المسجد والأذان الذي يتردد خمس مرات في اليوم، رغم شعارات العلمانية.

ولقد قالوا لنا إن انهيار الاتحاد السوفيتي كان بسبب نظام الحزب الواحد وتطبيق المنهج الماركسي، ونسي هؤلاء أن قوة الصين الشعبية تتعاظم يوما بعد يوم رغم أنها مازالت تسير وفق تعاليم الحزب الشيوعي الواحد.

ولقد أصبح الاتحاد السوفيتي عزيز قوم ذل، لأنه بصق على ماضيه وأهان رجاله واستهان بتاريخه، أما الصينيون فقد التزموا بتاريخهم كله، من كونفوشيوس إلى صن يات صن، ومن ماو تسي تونغ إلى تنغ هسياو بنغ، واحتفظت بلاد المليار وربع المليار من البشر بصورة «ماو» في مكانها المرموق في ساحة «تين إين منه»، بدون أن يمنعها هذا من التفتح على العالم كله.

وهذا يرسم أبعاد النظرة الاستراتيجية التي يجب أن يسير على هديها قطاع التعليم والثقافة، المعتمد على ثنائية: الأصالة والتمدد أو التضرر أو العصرية.. اختاروا الكلمة التي تريدون.

وهذه ليست قضية فرد بل هي قضية أمة، ولن تستطيع أمة أن تحقق شيئا يذكر في مجال الفكر والثقافة، وهو رمز الحضارة، إذا لم تكن قاعدتها لغة وطنية واحدة موحدة، تستوعب الخصوصيات اللغوية المحلية وتنتفح على كل اللغات الحية بعيدا عن أي احتكار، يبدأ ثقافيا وينتهي سياسيا واقتصاديا.

أخيرا وليس آخرا، إننا نواجه هذا العام تحديا كبيرا يجسده مرور نصف قرن على ثورة أول

2) تدخل مكتوب للسيد إبراهيم بولحية

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
معالي السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أود في البداية أن أهنئ السيد أحمد أويحي
رئيس الحكومة على تجديد ثقة فخامة السيد
رئيس الجمهورية في شخصه، وتكليفه بتشكيل
الحكومة مجدداً، وهو بحق أهل لهذه الثقة، جدير
بها، كما أهنئ السيدات والسادة أعضاء
الحكومة متمنياً للجميع التوفيق والنجاح في
مهامهم النبيلة خدمة للجزائر وشعبها.
سيتمحور تدخلي على نقطتين أساسيتين
إرتأيت أن أبدي رأبي فيهما:

أولاً: البرنامج المعروض علينا تطرق إلى
مختلف نواحي الحياة وتناول جميع قطاعات
الدولة وطرح تصور الحكومة في كيفية إدارتها
وتسييرها، وهو مستمد ومستوحى من البرنامج
الذي قدمه فخامة السيد رئيس الجمهورية للشعب
الجزائري، وعلى أساسه نال ثقة الأغلبية المطلقة
في الانتخابات الرئاسية الماضية والتي انتهت
بتتويج فخامته من الدور الأول والتي تعتبر بحق
منعطفاً حاسماً في الحياة السياسية الجزائرية
نظراً لما سبقها من أحداث وحدة منافسة بين
الفرقاء السياسيين والتي انتهت والحمد لله
بانتصار الإرادة الحرة للشعب الجزائري، الذي
كرس اختياره للاستمرارية وتثمين الجهد
المبذول والمخلص لأبنائه الأوفياء.

ثانياً: المصالحة الوطنية:

أبدأ بقول الشيخ عبد الحميد ابن باديس (على
أهل الحق أن يكون الحق راسخاً في قلوبهم
عقائد، وجارياً على ألسنتهم كلمات، وظاهراً على
جوارحهم أعمالاً، يؤيدون الحق حيثما كان وممن
كان.. ويخذلون الباطل حيثما كان وممن كان).
إنطلاقاً من هذا، فإن المصالحة الوطنية مهما
اختلفنا في مفهومها ومضمونها وتعريفها، تبقى

هي الحق الذي يدفع عليه ونؤيده باعتباره
الاختيار السيد والمطلق للشعب الجزائري الذي
عبر عنه من خلال الصندوق الشفاف وبأغلبية
فاقت حد التصور، مطالباً بتجسيدها عملياً حتى
تكون منهجا وإسمنتاً لبناء الحياة الوطنية
القائمة على روح التسامح والمستجيبة لنداء
الضمير والفضيلة الإنسانية السليمة والبعيدة عن
ثقافة الحقد وانتهاج العنف وروح الانتقام.

إن المصالحة الوطنية التي يريدها الجزائريون
هي المصالحة التي ترسخ وتدعم الوحدة
الوطنية وتثمن روح التآخي بين أبناء الوطن
الواحد بغض النظر عن حساسياتهم وتوجهاتهم
السياسية.

إن المصالحة الوطنية تعني كذلك إقامة دولة
الحق والقانون، وذلك بإيجاد حلول عادلة
ومناسبة لأولئك الذين ضلت بهم السبل وعادوا
إلى رشدهم ورجعوا إلى صفوف مجتمعهم
السمح، والتكفل بهم اجتماعياً وإدماجهم في
وظائفهم، وتأمين مصادر رزقهم وضمان حياة
كريمة لهم.

إن المواطن الذي أعطى صوته لمرشح
المصالحة الوطنية والتحالف الرئاسي الباديسي
يبحث عن الحد الأدنى من الكرامة في دولته وعن
الإخلاص والنزاهة في خدمته وخدمة مصالحه
الاستراتيجية، وينتظر ممن أوكلهم أمره أن
يجسد الحد الأدنى من تطلعاته في رؤية مستقبل
أبنائه مزدهراً وأن تكون الفرصة متاحة للجميع
 للمشاركة في خدمة وطنهم.

ومن هذا المنبر الشريف، منبر مجلس الأمة
الموقر، نتوجه مخلصين لجميع الجزائريين
والجزائريات الغيورين على وطنهم والذي كان
يوماً تتوجه نحوه الأعناق كبلد رائد ينعم بالأمن
والاستقرار والطمأنينة والسكينة، ويخطو
خطوات عملاقة باتجاه التنمية الوطنية والتطور
والازدهار أن يمدوا أيديهم جميعاً للمصالحة
الوطنية وأن ينسوا أحقاد الماضي وأن يتطلعوا
للمستقبل قبل فوات الأوان.

ثالثا: السلطة القضائية:

تعتبر العدالة في الدول الديمقراطية عماد الدولة وأساسها والضامن الأول والرئيسي للديمقراطية وذلك بحمايتها للحقوق والحريات الأساسية ومبدأ سمو وسيادة القانون وتوطيد دولة الحق والإنصاف، والمفروض أنها كذلك في الجزائر انطلاقا من أن الدستور يؤكد على مبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويضمن للقضاة عدم القابلية للنقل والعزل كامتياز يمنح للقضاة لضمان حسن سير العدالة، وفي برنامج الحكومة المعروف علينا تناول هذا الموضوع تحت عنوان: مواصلة إصلاح العدالة، وهو موضوع تناولته الحكومات المتعاقبة في كل برامجها، فهل رضي المواطن الجزائري عن عدالته، وهل وصلت هذه الإصلاحات إلى مبتغاها، بل وهل رضي رجال القضاء عن وضعيتهم؟

أعتقد سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، أن العدالة لازالت تستقطب النصيب الأكبر من الانتقادات والملاحظات والمآخذ، فلا المواطن رضي ولا القاضي كذلك، وبحكم أنه كان لي شرف الانتماء لهذه المهمة الشريفة والنبيلة بأنه إذا فقدت ثقة المواطن بالقضاء من الخطورة بمكان وليس هناك أخطر من ترسخ اقتناع الجزائريين من عقم اللجوء إلى القضاء تحصيلا لحق أو درء لخطر داهم أو رفع لضميم، وفي ذلك من الناحية المنطقية دفع بالمواطن إلى الاستنتاج بأن تحصيل حقوقه وحماية حريته وممتلكاته خارج دائرة الحماية القضائية والقانونية تدفعه إلى الخروج على حكم القانون والاحتكام إلى آليات بديلة عانت منها الجزائر والجزائريون كثيرا.

وانطلاقا مما سبق فإن أي مشروع لإصلاح العدالة في الجزائر يجب أن يهدف إلى ترسيخ وتوطيد سلطة القضاء وتكريس حصانته وضمان نزاهته وذلك بالتصدي للعقبات والعراقيل التي طالما حالت دون تحقيق السلطة القضائية المستقلة،

وأعتقد بأن هذا واجب يفرضه المنطق والحق والقانون لكل مواطن جزائري يتوق للعيش في ظل دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهو واجد أيضا على كل مواطن صالح ومسؤول وواع ليس من منطلق الدفاع عن النفس بل دفاعا عن الوطن وقيم العدالة، وليتذكر كل من يحاول الانتقاص من استقلال القضاء بأن ما يحاوله اليوم قد ينقلب عليه في الغد، والتاريخ الجزائري مليء بالشواهد، ويحضرني هنا قول رئيس الجمهورية الإيطالية (ساراغات) في خطابه يوم انتخابه: (إن القضاء مستقل تماما ودوره أن يكون المحامي الأكبر لحياتنا المدنية).

كما تجدر بي الإشارة أن هذه الانتقادات للقضاء والتي تصدر من الكثير من الجهات يجب أن لاتتسم بالتعميم، فهناك الكثير بل الأغلبية من القضاة ورجال العدالة مميزين في كفاءتهم وأخلاقهم وتجربتهم ووطنيتهم، واعتبار جميع القضاة في موضع القدح والنقد طعنة للقضاة الشرفاء وكذا لرجال العدالة الشهداء الذين دفعوا حياتهم في سبيل الجزائر وقيم العدالة.

وللخروج من هذه الوضعية يتعين في اعتقادي أن تقوم الدولة ببعض الخطوات أذكر بعضها منها وهي:

1 - استقلالية السلطة القضائية:

وذلك بضمان استقلال هذه السلطة وفقا لما نص عليه الدستور باعتباره شرطا جوهريا لحماية الحقوق الفردية والجماعية وكفالة الحريات العامة وتأمين العدالة بين الناس.

أ - إن إصلاح العدالة يقتضي أن يطال كل المساهمين في هذا القطاع والمهن المرتبطة بها وكتابة الضبط وكذا الضبطية القضائية.

ب - التخصص في المجال القضائي، إذ لم يعد من المقبول ولا المستساغ أن يبقى القاضي الشامل والذي يعرف كل شيء، فالتخصص أصبح ضرورة حتمية تتطلبها الحياة القضائية ولو أن وزارات العدل المتعاقبة أعطت الأولوية لهذا الموضوع ووضعت برنامجا لتكوين القضاة

أعبر عن تأييدي لموقف بلدي تجاه ما يعانيه الشعب العراقي من انتهاك لحقه في السيادة والحرية والرامي إلى ضرورة استرجاع العراق لسيادته ووحدة ترابه ووحدته الوطنية في ظل سلطة يختارها الشعب العراقي وحده بكل سيادة، كما أدد بما تعرض له السجناء العراقيون في سجن أبو غريب من تعذيب وانتهاك لإنسانيتهم وأدميتهم ممن ظلوا يتشدقون بالدفاع عن حقوق الإنسان والحرريات.

أشكركم سيادة الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المتخصصين لانتهينا من هذا المشكل.

ج - تراكم القضايا وتأخير الفصل فيها:

إن التأخير في البت في القضايا يولد شعورا عاما بانتفاء العدالة، لأن العدالة المتأخرة تشبه اللاعدالة وإن كان هذا التأخير لا يتحمله القضاة وحدهم بالنظر إلى أسبابه العديدة، إلا أن قلة عدد القضاة وتراكم القضايا في المحاكم والمجالس يحتم على الحكومة أن تضاعف العدد الحالي للقضاة إلى ثلاث أو أربع مرات، فلا يعقل أن يدخل القاضي للجلسة بأكثر من مائتي (200) قضية ونطالبه بسرعة البت.

2- التقسيم الإداري:

أعتقد سيدي الرئيس بأن إجراء تقسيم إداري جديد أصبح أكثر من ضرورة بالنظر إلى أن بعض المناطق التي عانت كثيرا وتضررت من التقسيم السابق الذي ولد شعورا لدى المواطن بالحقرة والتهميش وانعكس سلبا على هذه المناطق فيما يتعلق بالتنمية والتكفل بإطاراتها، وأخص بالذكر بعض المناطق التي أعرفها جيدا وتستحق منذ أمد طويل أن ترتقي إلى مصاف الولايات وأخص بالذكر منطقة بركة التي كانت مقترحة كولاية منذ 1974 ولا زال لحد الآن مواطنوها وشبابها ينتظرون وقد عبروا عن انشغالهم في كل المناسبات وخاصة أمام فخامة رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة وكذا بوسعادة وتقرت.

وفي الأخير أود أن أعبر عن استيائنا العميق وشجبنا واستنكارنا لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم الإبادة والهدم والهدم ودماء أبنائه من قبل السفاح المجرم شارون وعصابته الإرهابية والتي ضربت عرض الحائط كل الشرائع الدولية منتهكة لحقوق الإنسان ومشجعة ومؤيدة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأحيي الموقف الثابت للجزائر التي ظلت ثابتة في دفاعها عن حق الشعب الفلسطيني في الحياة والحرية والسيادة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما

3) تدخل مكتوب للسيد محمد الواد

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

بعد دراسة مشروع برنامج الحكومة والإطلاع على أبوابه وفصوله من طرف شخصي المتواضع، توصلت إلى النتيجة التالية:
أنه برنامج شامل وثرى تتحقق من خلاله تطلعات الشعب وآماله.

وقصد التعرف على المزيد من المعطيات حول المواضيع التي تناولها البرنامج لدي لو سمحتم بعض الملاحظات والاستفسارات حول النقاط التالية:

1 - المصالحة الوطنية: هي من أهم المواضيع التي احتواها البرنامج وبنجاحها إن شاء الله ستنتقل الجزائر نحو التقدم والسلام والازدهار.
2 - الصحة: التركيز على الطب الوقائي وخصوصا التلقيح ضد الأمراض المعدية كمرض السل (Tuberculose) التي بدأت تعود إلى الواجهة.

- مقاومة الأمراض المعدية بالنظافة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

3 - الفلاحة: لقد حققت الفلاحة في بلادنا نتائج مشجعة بفضل مجهودات الدولة وخصوصا الدعم المالي الذي خصص لهذا القطاع. وفي هذا السياق نتمنى أن تكون هناك متابعة ومراقبة جدية للمستفيدين من هذا الدعم المالي حتى نقطع الطريق أمام الانتهازيين ونقوي مصداقية الدولة.

بودنا كذلك، لو تدرس الحكومة صيغة لدعم مربى الماشية في الهضاب العليا للرفع من إنتاج اللحوم الحمراء.

4 - السهوب: تعاني السهوب من خطر التصحر الذي نذكر من أسبابه زيادة عن الجفاف

دور الإنسان الذي حطم الطبيعة الهشة للهضاب العليا وذلك بنزع النباتات الموجودة (كالحلفاء والشايح) وزرع الحبوب بمردود ضئيل (Rendement très faible à l'hectare) نتمنى لو تكون هناك محميات - للمحافظة على النباتات والحيوانات التي كادت أن تنقرض كالغزال والأرنب والحبارى (Outarde) وغيرها.

5 - الأشغال العمومية:

سيدي رئيس الحكومة، بودي التطرق إلى موضوع الطرق الوطنية التي عليها ضغط كبير وأصبحت تحصد الكثير من الأرواح وكأنها ساحة معركة.

ومن هذا المنطلق نرحب بأي قرار يعطي الضوء الأخضر لانطلاق الأشغال الكبرى كالطريق السريع - شرق غرب - الذي طال انتظاره، وكذلك توسيع شبكة السكك الحديدية، هذا القطاع الإستراتيجي خصوصا في الهضاب العليا والجنوب الكبير.

6 - السكن: لدي سؤال سيدي رئيس الحكومة، ماهو مصير البنايات السكنية التي أنجزت من طرف الصندوق الوطني للتوفير (CNEP) ولم تبع لغلاء ثمنها وبقيت مغلقة؟ هل ستدفع الحكومة ثمنها وتوزيعها أم ستبقى غير مستغلة وموضوع تساؤل من طرف المواطنين؟

7 - البيئة: إن ظاهرة تلوث البيئة وخصوصا بأكياس البلاستيك الموجودة في كل أنحاء البلاد لظاهرة مشوهة وخطيرة وأملنا أن نجد بديلا لهذه الأكياس كاستعمال أكياس من نوع آخر مادته (Biodégradable) حتى نحافظ على المحيط الذي نعيش فيه.

وفي الختام، أتمنى لكم التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) تدخل مكتوب للسيد الطاهر زيشي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد؛

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة لـ 08 أبريل 2004 نقلة نوعية في المسار الديمقراطي الذي انتهجته الجزائر من خلال الشفافية والنزاهة الواضحتين التي تميزت بها، والتي أضفت عليها مصداقية داخلية وخارجية حيث أصبح الصندوق في الجزائر هو السيد وهو الفاصل الذي يعطي الشرعية للأشخاص والمؤسسات، مكسب تمين يجب العمل على الحفاظ عليه وتطويره خدمة لمستقبل الجزائر.

قفزت الجزائر بهذه الطفرة السياسية التي كانت غير مسبوقة في عالمنا العربي وهي وثبة حقيقية أعلنت عن الدخول في عهد جديد وفتح أفقا مستقبليا مشرقا مكنها الدخول بقوة بغير رجعة في مصاف الدول الديمقراطية التي تحتكم للصندوق والمؤسسات النابعة عنه.

كما شكلت أيضا بمعطياتها ومدلولاتها محطة حيوية وهامة في المسار السياسي التعددي الجزائري إذ تشكل فيها وتبلور الوعي الجماعي الدافع الأساسي للخروج بالجزائر من مرحلة الإرهاب الشرس إلى مرحلة ما بعد الإرهاب ومن مرحلة اللأمن إلى مرحلة الأمن الذي يتولد عنه الاستقرار والتنمية والإزهار، الذي ينتظره الشعب الجزائري برمته، والخروج نهائيا من هذه الثقافة الدخيلة على مجتمعنا إلى ثقافة المصالحة الوطنية والتسامح على غرار ما فعله الرسول صلي الله عليه وسلم وحث عليه عند فتح مكة المكرمة: قوله صلى الله عليه وسلم «أذهبوا فأنتم الطلقاء» وعلى هذه القواعد السامية تبنى أو تتربى الأمم.

لاشك أن الشعب الجزائري الذي زكى برنامج رئيس الجمهورية بنسبة كبيرة يأمل في استمرار نهج المصالحة الوطنية التي كانت الموضوع المحوري الذي انبنت عليه حملته الانتخابية، لما تحمله هذه الكلمة من معاني ومدلولات في المخزون الثقافي للشعب الجزائري (والصلح خير).

هذه الكلمة تحمل في طياتها الطمأنينة، الأمن، الراحة النفسية، الاستقرار والتنمية، وهو ما توصل إليه برنامج رئيس الجمهورية في العهدة السالفة والمحصلة الرقمية شاهدة على ذلك، إذ شكلت محور الحملة الانتخابية لأحزاب التحالف.

الشعب الجزائري زكى الاستمرارية في المصالحة الوطنية التي طالب بها رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية وهذا ما يفرض على الحكومة وأجهزة الدولة الجزائرية العمل على الاستجابة لتطلعاته وطموحاته وآماله، بتبني انشغالاته واهتماماته وتوفير المستلزمات الضرورية في جميع المجالات، لأن المصالحة الوطنية الشاملة يجب أن تمس مختلف شرائح المجتمع وتمكين جميع المناطق والجماعات المحلية بالبنى التحتية الضرورية التي تمنح فرص العمل وامتصاص البطالة وإيقاف النزوح نحو المدن الكبرى وتجفيف منابع التوتر والعنف.

وعليه ينبغي على الحكومة إشراك السلطات الولائية والمحلية والمجتمع المدني في وضع المشاريع والمخططات التي سيتضمنها مشروع الإنعاش الاقتصادي وذلك بتحديد نفقات المشاريع ومتابعة تنفيذها ومراقبة مطابقتها مع المعايير الوطنية والدولية، والمراقبة قبلية والأثنائية والبعديّة للمسؤولين للقيام بواجباتهم في تنفيذ وإنجاز المشاريع.

المراقبة: إرجاع كل الصلاحيات والسلطات التي يخولها القانون الجزائري لمجلس المحاسبة والرفع من قدراته وكفاءاته وتشجيع العاملين على القيام بالدور المنوط به لوضع حد للتلاعبات بأموال الدولة.

مستوى تأهيل وتأمين القضاة أو على مستوى تقليص مدة إصدار وتنفيذ الأحكام ومتابعة تطبيق قرارات العدالة واتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تسترجع ثقة المواطن في عدالته ودولته.

قانون الأسرة: نجدد مقولة الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله (نحن مع الإثراء ولسنا مع الإبقاء ولا الإلغاء) ويتم ذلك بتحديث قانون الأسرة وفق قواعد الاجتهاد المبني على الفقه والشريعة الإسلامية التي تمثل المرجعية الأساسية للمجتمع الجزائري.

وأحيي من هذا المنبر المميز السيد رئيس الحكومة الذي أكد في رده أمام نواب المجلس الشعبي الوطني: (أن مصدر ومرجعية قانون الأسرة في حالة تعديله ستكون الشريعة الإسلامية). وبهذا تكون دولة رئيس الحكومة قد قطع وبتر وأبطل كل المزایدات أمام الإيديولوجيات الدخيلة على المجتمع الجزائري التي أرادت تمرير بعض عقدها خدمة للمجتمعات الغربية والشرقية على حساب أصالته ومقوماته الدينية والتاريخية والحضارية.

وفي الختام نحث الدولة الجزائرية على العمل لاستعادة دورها المحوري في منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية واتحاد المغرب العربي.

كما ندعم موقف الجزائر في المطالبة بإصلاح الجامعة العربية بالتداول على أمانتها العامة وجميع هياكلها ومواصلة الجهود في دعم القضية الفلسطينية وتجسيد مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين الذي قال: (نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة).

وأخيرا أتمنى لرئيس الحكومة وطاقمه النجاح في تجسيد ما جاء في البرنامج خدمة للشعب الجزائري.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

البحث العلمي: لاشك أن العلم والعلماء هما المنطلق الصحيح نحو تحقيق النهوض الحضاري الشامل وعليه فإننا ندعو إلى:

توفير المناخ المادي والمعنوي أمام الباحثين، فالباحث الجزائري الذي لا يجد أبسط أساسيات البحث العلمي في بلاده من المراجع العلمية والوسائل التقنية والتكنولوجية وتحسين الوضع المادي يجب نفسه مضطرا (مكره لابطل) التوجه إلى الجامعات الأجنبية وإلى مراكز البحث العالمية التي توفر له مناخ العمل والبحث وتهيئ له السبل لنشر أفكاره وآرائه وتضمن له تسويق مخترعاته ومبتكراته وتفسح له المجال واسعا ليوصل عمليات البحث والتطوير.

وأمام الجزائر مجال واسع للاستفادة من الخبرات والكفاءات الجزائرية المتواجدة بالخارج عن طريق التعاقد لتحريك وتنشيط عمليات البحث العلمي انطلاقا من الواقع واستجابة للاحتياجات التي تمكن الجزائر من التحكم في التكنولوجيات الحديثة والتي تشكل أساس التقدم على غرار ما فعلته كثير من الدول وعلى سبيل المثال دول نمور آسيا (ماليزيا).

التكوين المهني: الإكثار من مراكز التكوين المتخصصة التي تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني لامتناس نسبة كبيرة من البطالة عند فئة الشباب والمتسربين الذين تدفع بهم المدرسة إلى سوق البطالة وإعطائها الأولوية على اليد العاملة الأجنبية.

اللغة العربية: تعميم قانون استعمال اللغة العربية الذي أقره الشعب الجزائري وجمدته أقليات فكرية لاتمثله والانفتاح على اللغات الأجنبية للاستفادة من خبراتها ومنتجاتها الفكرية والتقنية، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من تعلم لغة قوم أمن شرهم».

العدالة: إن إبراز دور العدالة يتطلب توفير جميع الشروط الموضوعية لمحاصرة كل أشكال الظلم الاجتماعي أو ما يعبر عنه المواطن باستمرار بمصطلح (الحقرة) سواء كان على

5) تدخل مكتوب للسيد طيب إبراهيم الحسان

أتقدم في البداية بأحر التهاني إلى سيادتكم وطاقمكم الوزاري للثقة التي وضعها فيكم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق في أداء هذه المهمة النبيلة والشاقة في نفس الوقت والمتمثلة في التطبيق الميداني للبرنامج الحكومي المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الموجه للشعب الجزائري أثناء الحملة الانتخابية 2004.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، المحور المركزي لبرنامج الحكومة المطروح أمامنا المصالحة الوطنية غير المقيدة بقانون تختزل في بنوده مما يستوجب على الحكومة استحداث آليات وميكانيزمات دقيقة مرفوقة بقرارات شجاعة وصارمة لعلاج هذه الأزمة تدريجيا خصوصا في الآونة الأخيرة التي تضاعفت فيها الاعتداءات الجسدية والسرقة في وضح النهار في غياب كلي للجهات المختصة في حماية الأشخاص وممتلكاتهم.

نتمنى أن تجدوا الحل المناسب للسماح للمواطن العيش في أمن واستقرار.

سيدي رئيس الحكومة، الجزائر مرتبطة بالتزامات مع الاتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارة فهي مطالبة باستكمال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها وفي نفس الوقت مجبرة على خلق توازن اجتماعي للتكفل بانشغالات ومطالب كل فئات المجتمع، فما هي الآليات التي ستتبع من أجل تحقيق ذلك.

سيدي رئيس الحكومة، أقر خبراء أجنبية خلال عرضهم لمختلف تجاربهم أثناء الملتقى الوطني حول نموذج الدعم للتنمية الصناعية بالجزائر والمنظم من طرف وزارة الصناعة أن رؤساء البلديات يتحملون مسؤولية التنمية الصناعية المحلية فكيف يمكن تجسيد هذا والبلدية مهمشة كليا وفي شتى الميادين حيث

أصبح المنتخب لا يمثل إلا نفسه وعاجزا عن تحقيق أبسط وسائل الراحة لمواطنيه فمعظم البلديات تعيش عجزا ماليا خانقا ومنها من أصبحت عاجزة على توفير أجور العمال ناهيك عن التنمية المحلية ولهذا أصبح من الواجب الملح إعادة النظر كلية في تسيير الجماعات المحلية وتفعيلها مع مراعاة خصوصيات كل منطقة والإسراع في تجسيد قانوني البلدية والولاية وقانون الوظيف العمومي ميدانيا بما يتماشى وطموحات برنامجكم الحكومي.

سيدي رئيس الحكومة، نتمنى أن تعطى عناية خاصة للسياحة في بلادنا لما تتمتع به الجزائر من مناطق سياحية تاريخية هي في طي الإهمال إن لم نقل النسيان.

سيدي رئيس الحكومة، الجزائر التي حققت المعجزات في مختلف المحافل الدولية رياضيا في السبعينات والثمانينات والتي كانت ثمرة الإصلاحات الرياضية لسنة 1977 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين أصبحت اليوم تخشى أضعف الفرق وهذا في غياب سياسة رشيدة وإعطاء التكفل بالرياضة لغير أهلها مما سبب التسبب واللامبالاة.

سيدي رئيس الحكومة، أصبح من الضروري إعادة النظر في هذا المجال وتوفير كل الوسائل الضرورية لذلك، فلا يعقل أن تترشح تونس، ليبيا والمغرب لاحتضان نهائيات كأس العالم والجزائر القلب النابض للمغرب العربي أصبحت عاجزة حتى بالتكفل باللقاءات المحلية.

سيدي رئيس الحكومة، أصبحت صحة المواطن في خطر مستمر في غياب الرقابة وأصبح هذا الأخير يخاف عندما يمرض، لا من المرض فهذا من عند الله بل من المستشفى وفاتورة الدواء التي أصبحت لا تطاق.

إن غياب أبسط الخدمات الصحية والإهمال واللامبالاة من طرف المشرفين على ذلك كلف أرواحا بريئة لذا نطلب من سيادتكم الإسراع في مراجعة نظام المستشفيات والمراكز الصحية

بما يسمح براحة واطمئنان المرضى.
سيدي رئيس الحكومة، في المجال الثقافي حدثت ولا حرج الثقافة شبه منعدمة والقاعات السنمائية مستغلة من طرف الخواص معظمها حول إلى قاعات لعرض أشرطة الفيديو بدون أي مراقبة والديوان الوطني لحقوق المؤلف لا وجود له في ظل ما ينشر من أشرطة سمعية لا أخلاقية نتمنى من سيادتكم أخذ التدابير اللازمة في هذا المجال وتجسيد قانون الفنان الذي تحدد فيه حقوق وواجبات كل الأسرة الثقافية للنهوض بهذا القطاع والسماح بإعادة أمجاده الضائعة.
سيدي رئيس الحكومة، نتمنى في الأخير من سيادتكم الحرص شخصيا وطاقمكم الوزاري على التطبيق الميداني لبرنامج الحكومة وتفعيله بالرقابة والصرامة مع تبسيط الإجراءات الإدارية ونبذ البيروقراطية والتماطل.
وفقكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد والسلام عليكم.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 07 جمادى الأولى 1425 هـ

الموافق 26 جوان 2004م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587